



رقم المذكرة:
SGMG49

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: ادره ماليه
الموضوع

أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة
اقتصادية
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

الاستاذ المشرف(ة):

✓ خنفرى خيضر

من إعداد الطلبة :

✓ بوعلام سارة

✓ مساهلي فوزية

السنة الجامعية: 2022_2023

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك, ولا يطيب النهار إلا بطاعتك, ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك, ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك, ولا تطيب الجنة إلا برويتك, جل جلالك

إلى من أدى الأمانة, وبلغ الرسالة و نصح الأمة, إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا
و حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة و ازكي التسليم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من تاهت الكلمات و الحروف في وصفها, ويعجز القلم عن كتابة أي
شيء عنها, وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات, و التي كانت سندا في حياتي و غمرتني
بعطفها وهي التي مشت في عروق دمي, قلبي ينبض بها

أمي الغالية أدام الله عليها صحتها و رعاها.

إلى أعظم رجل في الكون, إلى الذي رباني فأحسن تربيتي و علمني فهو بمثابة مثلي الأعلى
أبي العزيز أدامه الله لنا.

حفظهما الله و أطال عمرهما

إلى من عشت براءة طفولتي معهم, أخواني " كمال, رضوان, ماسينيسا " و زوجاتهم
", صفية, زهرة " و صديقة طفولتي " أميرة موسوني " و " خولة بوقلي ".

والى التي تعتبر أم ثانية لي " نورين طوس " و زوجها " لطي أشلاف "

إلى كل الذين شملتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

وإلى كافة من ساعدني من قريب, و من بعيد في انجاز هذا العمل.

سأرة

فجزاهم الله عني خيرا الجزاء

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى اما بعد :

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعاننا ويسر لنا سبل النجاح والتوفيق لإنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع, كما اهدي هذا النجاح إلى جدي حفظه الله وأدامه نور لدربي, وإلى الذي دعمني في مشواري الدراسي وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم والمعرفة " أبي " الغالي رعاك الله, وإلى والدتي العزيزة التي أفاضت علي من فضلها وكرمها وغمرتني بحبها الصادق وبالدهوات أدامها الله لي, وإلى جدتي الحبيبة التي لا نص يكفي للحديث عنها, ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال, من إخواني وأخواتي كل باسمه ومكانته, ورفيقاتي في الإقامة كل باسمها التي قاسموني كل اللحظات رعاهن الله ووفقهن, وإلى من اعتبره أبا لي "محمد الأمين مقرود" زوج أختي أسماء الذي لم يبخلني بيد العون, كما يسعدنا ان نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ خنفري خيضر الذي اشرف على هذه المذكرة منذ البداية.

والى كل الأشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير.

فوقية

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير, سبحانه وفقنا في انجاز هذا العمل وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

أتقدم بخاص الشكر و التقدير الى صاحب الفضل الكبير الأستاذ المشرف

" خنصري خيضر "

الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه, و لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن, و التي ساهمت بشكل كبير في اتمام و استكمال هذا العمل.

أوجه شكري أيضا إلى موظفي مؤسسة سونلغاز-جنات- بومرداس على المساعدة التي حظيت بها في فترة القيام بالدراسة الميدانية.

و نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح





فهرس المحتويات

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
أ-ج	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اقتصادية.	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
03	المطلب الأول: مفهوم، أنواع وخطوات التحليل المالي.
06	المطلب الثاني: أهمية، أهداف ومجالات التحليل المالي.
08	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.
19	المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.
19	المطلب الأول: مفهوم، أهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية.
23	المطلب الثاني: مفهوم وأهمية عملية اتخاذ القرارات المالية ومراحلها وأنواعها.
27	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية ومشكلاته.
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: آليات التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية.	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.
34	المطلب الأول: مؤشر رأس المال العامل.
37	المطلب الثاني: مؤشر احتياج رأس المال العامل ومؤشر الخزينة.
43	المطلب الثالث: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية.
44	المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.
44	المطلب الأول: نسب السيولة ونسب النشاط.
50	المطلب الثاني: نسب الهيكلية ونسب المردودية.

الفهرس

57	المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية واستخداماتها.
60	خلاصة الفصل الثاني.
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس.	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة سونلغاز.
63	المطلب الأول: تعريف مؤسسة سونلغاز.
65	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس ومهامها وطموحاتها.
68	المطلب الثالث: أنواع الاستثمارات في مؤسسة سونلغاز وأهدافها والتزاماتها.
70	المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس لاتخاذ القرارات المالية.
70	المطلب الأول: عرض وتحليل ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج.
80	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرارات المالية.
87	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرارات المالية.
98	خلاصة الفصل الثالث
99	الخاتمة.
104	قائمة المراجع.
110	الملاحق



قائمة الجداول والأشكال والملحق

قائمة الجداول، الأشكال والملحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	الميزانية المالية (الأصول)	01
11	الميزانية المالية (الخصوم)	02
12	الميزانية المالية المختصرة	03
12	الميزانية الوظيفية	04
15	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	05
16	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	06
18	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة تدفقات الخزينة	07
46	ملخص نسب السيولة	08
50	ملخص نسب النشاط	09
54	ملخص نسب الهيكلية (المديونية)	10
57	ملخص نسب المردودية (الربحية)	11
71	جانب الأصول لسنوات 2019-2020-2021	12
72	جانب الخصوم لسنوات 2019-2020-2021	13
73	الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لسنوات 2019-2020-2021	14
74	الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) لسنوات 2019-2020-2021	15
77	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنوات 2019-2020-2021	16
80	رأس المال العامل الدائم من اعلي الميزانية لسنوات 2019-2020-2021	17
81	رأس المال العامل الدائم (الصافي) من أسفل الميزانية لسنوات 2019-2020-2021	18
82	رأس المال العامل الجمالي لسنوات 2019-2020-2021	19
82	رأس المال العامل الخاص لسنوات 2019-2020-2021	20
83	رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) لسنوات 2019-2020-2021	21
85	احتياجات رأس المال العامل لسنوات 2019-2020-2021	22
86	الخزينة لسنوات 2019-2020-2021	23
88	حساب نسب السيولة لسنوات 2019-2020-2021	24
92	حساب نسب النشاط لسنوات 2019-2020-2021	25

قائمة الجداول، الأشكال والملحق

93	حساب نسب الهيكله المديونية لسنوات 2021- 2020- 2019	26
95	حساب نسب المردودية الربحية لسنوات 2021- 2020- 2019	27

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع التحليل المالي	05
02	أهداف المؤسسة الاقتصادية	22
03	مراحل اتخاذ القرارات المالية	26
04	العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية	29
05	ملخص لأليات التحليل المالي	59
06	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات- بومرداس	66
07	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	67
08	التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الأصول) لسنة 2019	73
09	التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة(جانب الأصول) لسنة 2020	74
10	التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة(جانب الأصول) لسنة 2021	74
11	التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة(جانب الخصوم)لسنة 2019	76
12	التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة(جانب الخصوم) لسنة 2020	76
13	التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة(جانب الخصوم) لسنة 2021	76
14	التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم (الصافي) للسنوات 2020- 2019 -2021-	81
15	التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل للسنوات 2021- 2020- 2019	84

قائمة الجداول، الأشكال والملحق

86	التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل للسنوات 2021- 2020- 2019	16
87	التمثيل البياني للخزينة للسنوات 2021- 2020- 2019	17
91	التمثيل البياني لنسب هيكل الأصول للسنوات 2021- 2020- 2019	18
91	التمثيل البياني لنسب هيكل الخصوم للسنوات 2021- 2020- 2019	19
91	التمثيل البياني لنسبة التمويل للسنوات 2021- 2020- 2019	20
93	التمثيل البياني لنسب السيولة للسنوات 2021- 2020- 2019	21
94	التمثيل البياني لنسب النشاط للسنوات 2021- 2020- 2019	22
96	التمثيل البياني لنسب المردودية (الربحية) للسنوات 2021- 2020- 2019	23

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
110	الميزانية جانب الأصول لسنة 2019	01
111	الميزانية جانب الخصوم لسنة 2019	02
112	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	03
113	الميزانية جانب الأصول لسنة 2021-2020	04
114	الميزانية جانب الخصوم لسنة 2021-2020	05
115	جدول حسابات النتائج لسنة 2021-2020	06



قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	عنوان المختصر بالأجنبية	عنوان المختصر بالعربية
FRNG	Fonds de roulement net brut	راس المال العامل الصافي الاجمالي
FR	Fond de roulement	راس المال العامل
BFR	Besoin fonds de roulement	احتياج راس المال العامل
T	Trésorerie	الخزينة
BFR _{EX}	Besoin fonds de roulement pour l'exploitation	احتياج راس المال العامل للاستغلال
BFR _{HEX}	Besoin fonds de roulement a l'extérieur pour l'exploitation	احتياج راس المال العامل خارج الاستغلال
Rcp	Rendement financier	المردودية المالية
Re	Rendement économique	المردودية الاقتصادية
SPE	Sonelgaz Production Electric	سونلغاز لإنتاج الكهرباء
GRTE	Gestionnaire du Réseau Transport Electricité	مسير شبكة نقل الكهرباء
GRTG	Gestionnaire du Réseau Transport Gaz	مسير شبكة نقل الغاز



الطائفة

المخلص

المخلص:

تعالج هذه الدراسة أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتماداً على جميع المعلومات حول التحليل المالي وأدواتها الأكثر استخداماً في عملية اتخاذ القرار، وهدفنا من دراسة أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، كيفية اتخاذ القرار المالي بدقة اعتماداً على التحليل المالي للميزانية وجدول حسابات النتائج، وكما يعد من أهم القرارات في المؤسسة، فمتخذو القرارات يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ قراراتهم، فالتحليل المالي يعمل على تحديد وضعية المؤسسة بشكل دقيق، وذلك من خلال تطبيق أدواته المستخدمة المتمثلة في النسب المالية والتوازنات المالية على المعلومات المحاسبية للميزانية وحسابات النتائج، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه لاتخاذ القرار وذلك بتحديد البديل المناسب من بين البدائل والذي يتماشى من التحليل المالي الذي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة .

ونظراً لطبيعة موضوعنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي والتي تمت على مستوى مؤسسة سونلغاز رأس جنات- بومرداس، بالرغم من أنها تستخدم مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي- اتخاذ القرارات المالية- النسب المالية- مؤشرات التوازن المالية.

Summary :

This study addresses the importance of financial analysis in making financial decisions, and to achieve the objectives of the study and answer its questions based on all the information about financial analysis and its most used tools in the decision-making process, and our aim is to study the importance of financial analysis in making financial decisions for an economic institution, how to make a financial decision accurately Depending on the financial analysis of the budget and results accounts table, As it is considered one of the most important decisions in the institution, decision makers depend on financial analysis in making their decisions. It depends on its results for decision-making by selecting the appropriate alternative from among the alternatives, which is consistent with the financial analysis, which is of great importance in making financial decisions in the institution.

Due to the nature of our topic, the descriptive and analytical approach was relied upon, and a case study method was relied on on the applied side, which was carried out at the level of the Sonelgaz Ras Jannat-Boumerdes institution, although it uses financial analysis indicators in making financial decisions.

Keywords: financial analysis - financial decision making - financial ratios - financial balance indicators.



المقدمة

المقدمة

المقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد ، فهي تتأثر في المحيط الذي تنشط فيه، ولا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة فيه، حيث تسعى في ظل هذه التغيرات إلى اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تحقق اهدافها وتمكنها من المحافظة على مكانتها واستمراريتها في السوق، والبحث عن التفوق والتميز الدائم لتحسين مردوديتها المالية فهذا ما أدى بها إلى اللجوء والاهتمام بعملية التحليل المالي الذي يعتبر آلية لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تساعد على اكتشاف نقاط القوى والضعف من اجل اتخاذ القرارات المالية لتطوير المؤسسة وهذه القرارات لا يمكن أن تكون رشيدة وأكثر فعالية إلا إذا تم اتخاذها بناءا على فهم واضح للظروف الاقتصادية والبيئة للمؤسسة.

حيث أن هذه القرارات المالية ليست بالمهمة السهلة وتؤدي جودتها العالية إلى التسيير الجيد للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة وتقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

○ كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن اشكالية الدراسة استدعى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

○ ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما هي مصادره؟

○ ما المقصود بعملية اتخاذ القرارات المالية؟ وما هي أهميته؟

○ كيف يتم الاعتماد على آليات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية؟

○ هل تستخدم مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس مؤشرات التحليل المالي أو النسب المالية في

اتخاذ القرارات المالية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ التحليل المالي يساعد على تحديد الوضع المالي في المؤسسة.

المقدمة

- ✓ تمثل آليات التحليل المالي الركيزة الأساسية لدعم القرارات المالية في المؤسسة.
- ✓ يساعد المسير المالي في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ تستخدم مؤسسة سونلغاز رأس جنات-بومرداس مؤشرات التحليل المالي والنسب المالية في اتخاذ القرارات المالية من خلال دراسة وتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول الى جملة من الاهداف نذكر منها:

- الاحتكاك المباشر بالميدان العملي للمؤسسة
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشاكل
- محاولة التعرف على الاسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات المالية من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية والتي تتجلى في النقاط التالية:

- التعرف على أهمية التحليل المالي والآليات المستخدمة.
- أهمية التحليل المالي للميزانية وجدول حساب النتائج في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق مؤشرات المالية المتعلقة بالتحليل المالي.
- كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة من التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين:

- المنهج الوصفي: تم اعتماده من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في الفصلين الأول والثاني القائمين على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع، وهذا بالتطرق إلى مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام آلياته في عملية اتخاذ القرارات المالية.
- الاسلوب التحليلي: تم اعتماده في الجانب التطبيقي لاستخلاص النتائج، من خلال زيارة ميدانية بمؤسسة سونلغاز رأس جنات-بومرداس محل الدراسة وكذا تحليل لميزانيتها وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات والمقارنة بين النتائج.

المقدمة

أما فيما يخص أدوات البحث فقد تم الاعتماد على مختلف الكتب المتعلقة بموضوع الدراسة، فضلا عن الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تناولت إحدى جوانب هذا الموضوع، بالإضافة الى الملتقيات والوثائق الرسمية، وكذا القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على ثلاث حدود وهي كما يلي:

- الحدود المكانية: مؤسسة سونلغاز راس جنات - بومرداس.
- الحدود الزمنية: بداية شهر فيفري 2023 الى ماي 2023، وقد غطت فترة الدراسة الميدانية في المؤسسة الفترة ما بين 2019 و 2021، وامتدت فترة التريص على مستوى المؤسسة 3 اشهر.
- الحدود الموضوعية: قمنا بالتركيز على التحليل المالي واهميته على اتخاذ القرارات المالية، سنحاول في هذا الجزء التطرق على دراسات سابقة التي تمكننا من الحصول على مختلف المصادر.

الدراسات السابقة:

نظرا للدراسة التي تناولت موضوع التحليل المالي واهميته على اتخاذ القرارات، سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الدراسات السابقة التي تمكننا من الحصول على مختلف المصادر.

✓ دراسة محمد الصغير عوني (اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2021-2022) بعنوان " اسهامات اساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات -دراسة عينة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020)"

انطلقت من الإشكالية: هل يمكن استخدام اساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات؟

وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

- يحتفظ مجمع صيدال بجزء كبير من ارباحه في شكل احتياطات وارباح محتجزة لتشكيل التمويل الذاتي تعتمد عليه في تمويل مختلف الاستثمارات المستقبلية.
- احتمالية تعرض المجمع للفشل المالي لتحقيقه قيم سالبة للمتغير التابع من خلال نموذج Kida.
- مجمع صيدال يعتمد على التمويل الخارجي على القروض متوسطة المخاطر من خلال نموذج Sherrod مما يصعب التنبؤ فيه في الفشل المالي وهذا راجع أن قيمة الأصول الجارية اكبر من الخصوم الجارية بالإضافة إلى الارتفاع المستمر للنقدية.

المقدمة

✓ دراسة عبد الكريم خيري (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، 2018-2019) بعنوان "اثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"

انطلقت من الإشكالية: كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحقيق اقصى ثروة للمساهمين وتعظيم قيمتها السوقية في ظل تداخل القرارات المالية والتأثير المتبادل بينها؟
وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

- توفير المصادر المالية للمؤسسة هو احد القرارات الجوهرية في الادرة المالية، ذلك انها تسعى دائما الى توفير هذه المصادر باقل التكاليف مما ينعكس ايجابا على قيمة المؤسسة او بمعنى اخر، ينعكس على سعر سهم المؤسسة في السوق المالي.
- الادارة المالية عند اتخاذها لقرار التمويل تأخذ بعين الاعتبار التأثير الواضح لقرارات الاستثمار على قرارات التمويل.
- سياسة توزيع الارباح تتمثل في القرار المالي للمؤسسة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين واحتجاز تلك الارباح بهدف اعادة استثمارها، لتعتبر احد المصادر التمويلية.

✓ دراسة بحري علي (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، 2018-2019) بعنوان " التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية" انطلقت من الإشكالية: ما مدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرارات لدة المؤسسات الاقتصادية في العينة المدروسة؟

وقد تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

- التحليل المالي من اهم الاساليب المساعدة في اتخاذ القرارات التي لها اثار مالية.
- مسؤولي المؤسسات العامة هم على دراية بأهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات وإعداد القوائم المالية التقديرية عكس المؤسسات الخاصة.
- اكدت الدراسة الميدانية ان التحليل المالي هي اداة اساسية في صنع واتخاذ القرارات المالية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اقتصادية، قسمناه إلى مبحثين قدمنا من المبحث الأول ماهية التحليل المالي، حيث تطرقنا إلى تعريفه وأنواعه وخطواته

المقدمة

بالإضافة إلى أهميته والأهداف التي يحققها ومجالاته، وفي الأخير قدمنا مصادر التحليل المالي، أما في المبحث الثاني ماهية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، عرفنا أولاً المؤسسة الاقتصادية مع إعطاء أهدافها وخصائصها ثم مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية ومراحلها وأنواعها، وفي الأخير إلى آليات اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيها.

- **الفصل الثاني:** آليات التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية، تطرقنا فيه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول التحليل المالي بواسطة التوازن المالي، حيث بدأنا بمؤشر احتياج رأس المال العامل الصافي ثم مؤشر احتياج رأس المال العامل ومؤشر الخزينة، وفي الأخير قدمنا دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية، أما في المبحث الثاني تناولنا التحليل المالي بواسطة النسب المالية وهي نسب السيولة والنشاط ونسب الهيكلة ونسب المر دودية، وفي الأخير قدمنا دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية.
- **الفصل الثالث:** دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس قسمناه إلى مبحثين المبحث الأول يعتبر تقديمًا عامًا لمؤسسة سونلغاز، الذي يتناول تعريف المؤسسة والهيكل التنظيمي لها والمهام وطموحاتها، وفي الأخير إلى أنواع استثماراتها وأهدافها والتزاماتها أما في المبحث الثاني التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس لاتخاذ القرارات المالية خلال الفترة 2019-2020، وذلك بإعداد الميزانيات المالية والمختصرة، وتحليل جدول حسابات النتائج، التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.



الفصل الأول:

الاطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال دراسة القوائم المالية للمؤسسة والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، بحيث تهدف إلى تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة، ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب.

ويعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، كما تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، ولذا نجد أن متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة، من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة بشكل منظم وواضح في كل المستويات، حيث يعتبر القرار المالي من بين أهم القرارات، حيث يخص كل قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالية.

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف عن الإمكانيات المالية للمؤسسة، أو صاحب المشروع ولا ريب أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير، والمتمثلة في أساليب التحليل المالي، واستخدام أدوات التحليل المالي ينتج عنه اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في المركز المالي. ففي هذا المبحث سنتعرف على مفهوم وأنواع التحليل المالي وخطواته، ثم أهميته وأهدافه ومجالاته في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى مصادر معلومات التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم، أنواع وخطوات التحليل المالي.

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات استعمالا داخل المؤسسة، من خلال تزويد الإدارة المالية بالمعلومات والبيانات الخاصة بالقوائم المالية مما يجعل التحليل المالي ضروريا في المؤسسة، وقد اختلفت التعاريف المرتبطة بالتحليل المالي وتعددت خصائصه وأنواعه.

أولا: مفهوم التحليل المالي.

يقصد بالتحليل المالي بأنه:

- عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل¹.
- هو دراسة النشاط والمر دودية والمركز المالي للمؤسسة، في الحاضر (المعطيات التاريخية المتاحة) وفي المستقبل (التنبؤ)، يتم أساسا باستعمال البيانات المحاسبية، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج والميزانية والملاحق، حيث تساهم في التعبير عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة².
- هو مجموعة من الإجراءات التي يمكن من شأنها إيجاد مجموعة من العلاقات والمقارنات بين القيم المالية للعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتأخذ تلك العلاقات والمقارنات بين عنصر معين لفترتين أو أكثر، ويعرف بأنه دراسة انتقالية للقوائم المالية للمؤسسة بين إعادة توبييها التويوب الملائم

¹ محمد عبد السلام احمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017. ص 24 .
² وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2017. ص 12.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

لأغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي لا تشملها تلك القوائم وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل المالي.¹

• هو عبارة عن العملية التي من خلالها استنباط نسب ومؤشرات مئوية، من البيانات المالية والمحاسبية مما يؤدي إلى زيادة الفعالية الاقتصادية للمؤسسة.²

ثانياً: أنواع التحليل المالي.

هناك عدة أنواع للتحليل المالي يمكن للمحلل الاعتماد عليها ومن أهمها:

1 - حسب الجهة القائمة بالتحليل: يوجد نوعين من هذا التحليل:

➤ التحليل المالي الداخلي: تتكفل به المؤسسة وهو يوفر للمحلل معلومات واسعة ماضية و مستقبلية، تسمح له بتعميق وتوسيع عملية التحليل.

➤ التحليل المالي الخارجي: يقوم به شخص أجنبي عن المؤسسة، والذي تتوفر له معلومات بمجال معين فقط عنها، وبالتالي فإن نطاق هذا التحليل يكون عادة محصور في جانب أو جوانب معينة في الوضعية المالية.³

2- حسب الهدف من التحليل: ويتمثل في:

➤ تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

➤ تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

➤ التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة.

➤ التحليل المالي لتقويم الأداء.

➤ التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع.⁴

3- حسب الزمن:

➤ التحليل المالي الراسي (العمودي): يعتمد هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية، بحيث ينسب كل بند في مجموعة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، بحيث تحلل كل قائمة على أساس مستقل من غيرها.

¹مهني جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، عدد02، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص56.

²عبد الفتاح سعيد السر طاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة، المجلد04، العدد02، جامعة فلسطين التقنية، 2019، ص153.

³غالي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسطينية، العدد1، جامعة الجلفة، الجزائر، مارس 2018، ص169.

⁴محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس، دار الهائل، ط1، عمان، الأردن، 2018، صص47-48.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

➤ التحليل الأفقي: يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية، على أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأوضح في النشاط الإجمالي من جانب، واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر، فهو بذلك يقدم أداء المؤسسة في لحظة إعداد القائمة التي يتم تحليلها، ويكشف عن بعض نقاط القوة والضعف في تلك المؤسسة، ويوصف هذا التحليل بالتحليل الساكن.¹

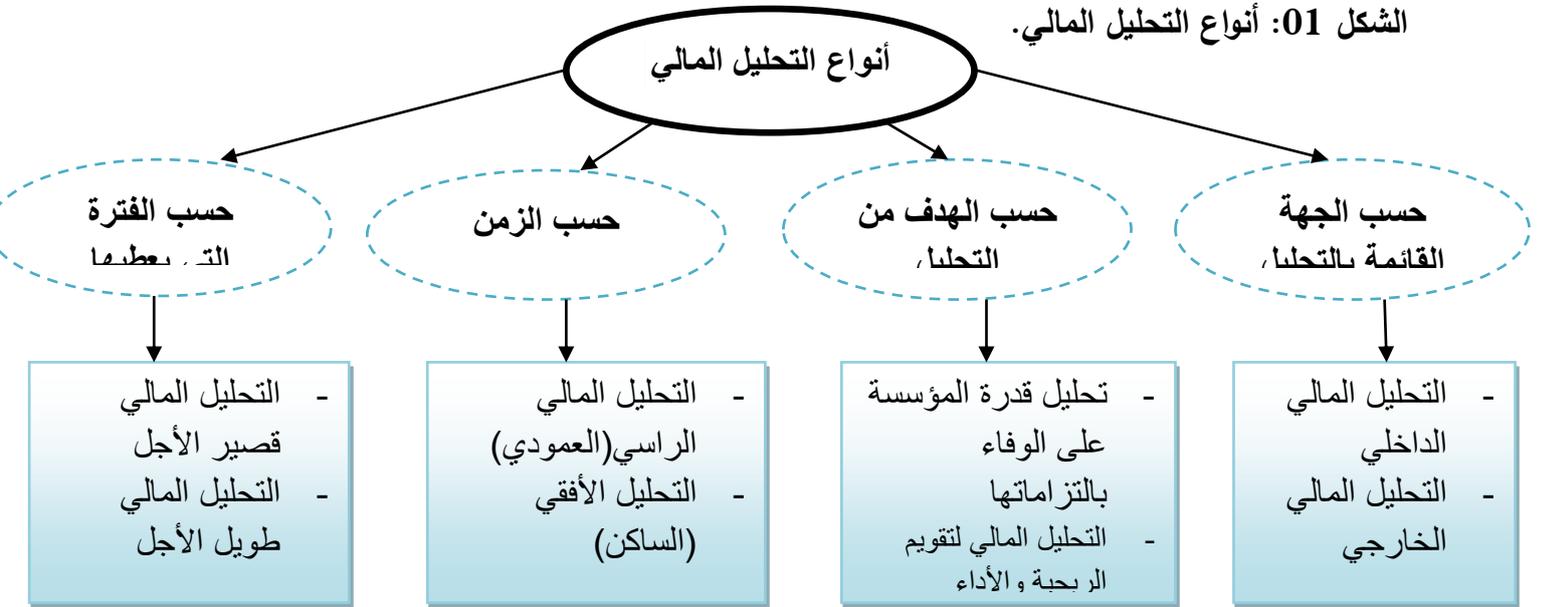
4- حسب الفترة التي يعطيها التحليل:

➤ التحليل المالي قصير الأجل: يسمى غالبا بتحليل السيولة، ويغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة لأجل قصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على تغطية التزاماتها وتحقيق الإيرادات التشغيلية، وهذا النوع يهتم به بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

➤ التحليل المالي الطويل الأجل: يركز هذا على تحليل هيكل العام والأصول الثابتة والربحية لأجل طويل، بما ذلك القدرة على رفع الفوائد وأقسام الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، ولهذا يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات.²

يمكن تلخيص أنواع التحليل المالي في الشكل التالي:

الشكل 01: أنواع التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

¹ عبد الفتاح سعيد السرطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 28.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

ثالثاً: خطوات التحليل المالي.

يعتمد التحليل المالي على جملة من الخطوات المتتبعة وتتمثل في:

- تحديد الهدف من التحليل المالي، وهذا متوقف على الجهة المعنية بالتحليل المالي.
- جمع البيانات المحاسبية وكل المعلومات التي تساعد المحلل المالي على تحقيق الهدف المسطر.
- تحليل أدوات وأساليب التحليل المناسب والمتوافق مع الهدف، حتى يمكن الوصول إلى أفضل النتائج.

- تحليل المؤشرات المالية بدقة متناهية، حتى يتسنى معرفة الاتجاهات المستقبلية لهدف المؤشرات.
- قراءة النتائج وتفسيرها، لاتخاذ القرارات المناسبة.¹

المطلب الثاني: أهمية، أهداف ومجالات التحليل المالي.

يعد التحليل المالي احد أهم وسائل الإدارة المالية، التي تلجا إليها لتقييم قراراتها المختلفة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهميته وأهدافه ثم إلى مجالاته.

أولاً: أهمية التحليل المالي.

التحليل المالي هو عبارة عن أداة لدراسة القوائم المالية، وإعطاء تحليل بشكل مفصل لتوضيح علاقات العناصر المختلفة الخاصة بهذه القوائم بهدف التعرف على التغييرات التي تحل على عناصر القوائم، سواء خلال فترة زمنية معينة أو أكثر من فترة، بالإضافة لتوضيح حجم التغير الذي طرأ على الهيكل المالي العام الخاص بالمؤسسة.

وسنعرض أهمية التحليل المالي في هذه النقاط:

- القيام بتقييم الأداء الخاص بالإدارة العليا.
- القدرة على معرفة القدرة الائتمانية الخاصة بالمؤسسة.
- القدرة على معرفة هيكل التكاليف الخاص بالمؤسسة.
- القدرة على معرفة القيمة العادلة للأسهم الخاصة بالمؤسسة.
- القدرة على معرفة التخطيط المالي وتحديد الهيكل التمويلي الأمثل لهذه المؤسسة.
- القدرة على معرفة المؤشر الحقيقي للمركز المالي والقيمة الصافية الخاصة بالمؤسسة.
- القدرة على تحديد وتوضيح حجم المبيعات المناسبة عن طريق تحليل التعادل والتحليل التشغيلي.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الاردن، 2015، صص 46-47.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- القدرة على تحديد وتوضيح القدرة الإرادية الخاصة بالمؤسسة، ومعرفة مدى كفاءة النشاط.
- القدرة على تحديد السياسات والبرامج التي يجب أن يتم وضعها في المستقبل للمؤسسة، والمساعدة على اتخاذ القرارات بشكل صحيح.¹

ثانياً: أهداف التحليل المالي.

يتضمن التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الوارد في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي، حيث أن هذه الدراسات تبين أهداف التحليل المالي سواء بالنسبة للمؤسسة أو الجهات التي تتعامل معها، وعليه فإن هذه الأهداف تتمثل فيما يلي:

1- أهداف بالنسبة للمؤسسة: إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي، والذي يعتبر أساسياً وضرورياً لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات وهذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة. وأهداف هذا التحليل هي:

- إعطاء حكم التسيير المالي للفترة تحدد التحليل المالي (فترة التحليل).
 - الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية.
 - التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
 - إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المر دودية فيها.
- 2- أهداف بالنسبة للمتعاملين في المؤسسة: إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملين مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض.²

ثالثاً: مجالات التحليل المالي.

تتسع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقاً لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المؤسسة والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك سنشير إلى بعض هذه المجالات:

¹ جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة- أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص71.
² غالمي عالية، مرجع سبق ذكره صص 168-169.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- التحليل الاستثماري: يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار، وهيكله لأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل، والسيولة على المدى القصير.
- التحليل الائتماني: يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية...) وعلاقته مع المقترض وتقييمها، واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم.
- تحليل الاندماج والشراء: يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المراد شراءها، في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة، مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.
- تحليل تقييم الأداء: يشمل تحليل الربحية والمر دودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة واتجاهات النمو.
- التحليل من اجل التخطيط: يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض أسواق المواد الأولية، المنتجات، السلع، والخدمات والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الاستراتيجي.¹

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي.

تتكون مصادر معلومات التحليل المالي من الوثائق المحاسبية للمؤسسة خاصة القوائم المالية العامة.

1- الميزانية:

وتصنف إلى ميزانية مالية وميزانية مالية مختصرة والميزانية الوظيفية.

تعرف الميزانية على أنها تصوير للوضع المالي، وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فان محتويات الميزانية هي عناصر لحظية، وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية. ولها جانبان: يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات، وتدرج فيه كافة الموجودات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.²

أ- الميزانية المالية: حتى يمكن فهم الصورة الكاملة للميزانية يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم العناصر التي تتكون منها والعلاقة التي تربط بين تلك العناصر.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ص-ص 59-60.

² طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020 ص102.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

عناصر الميزانية:

1- جانب الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيورها المؤسسة بفعل أحداث ماضية الموجهة لان توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية وتصنف إلى:

• الأصول الجارية: وتعرف بأنها النقدية والأصول الأخرى قابلة للتحويل نقدية، أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة **وتتضمن:** النقدية (الصندوق والبنك)، الاستثمارات قصيرة الأجل والأسهم والسندات (أوراق مالية)، المديونية، المخزون السلعي، أوراق القبض، المصروفات المدفوعة مقدمة.

• الأصول غير جارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة، وهي التي تملكها المؤسسة بقصد استخدامها في أداء نشاطها، مثل: الأراضي، المباني، السيارات الأجهزة، وهي أصول عينية، والأصول المعنوية تتمثل في شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية.¹

2- جانب الخصوم: عبارة عن التزامات على المؤسسة للغير يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة **وتتضمن:** الدائنون، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة، إيرادات مقدمة. وتصنف إلى:

- خصوم غير جارية (خصوم طويلة الأجل): تمثل الالتزامات على المؤسسة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها: السندات القروض طويلة الأجل، قروض برهن عقار.
- رؤوس الأموال الخاصة.
- حقوق الملكية: عبارة عن استثمارات الملاك في المؤسسة، وتتمثل أساسا من رأس المال زائد (+) أي أرباح متراكمة لدى المؤسسة.

ويعبر أحيانا عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الأصول والذي يمثل الفرق بين الأصول والخصوم.²

¹ محمد عبد السلام احمد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص137.

² محمد عبد السلام احمد، إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص- ص137-138.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

الجدول 01: الميزانية المالية (الأصول).

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات/أرصدة N
الأصول المثبتة (غير المثبتة)		
فارق الشراء	207	2907 2807
التثبيات غير المادية (المعنوية)	20 خارج (207)	280 خارج (2807)
التثبيات المادية	21\22 خارج (222)	290 خارج (2907)
التثبيات المادية		282 281،292 291
التثبيات الجاري انجازها	23	293
التثبيات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة المؤسسات المشاركة	256	
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة بها		
السندات الأخرى المثبتة	26 خارج (269،256)	
القروض والأصول الأخرى غير الجارية	271 272 273	
ضرائب مؤجلة على الأصل	274 275 276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونان الجاري انجازها	30 إلى 38	39
حسابات دائنة- الاستخدامات المماثلة	41 خارج (419)	
الزبائن	409 مدين 42 43 44 خارج (444) إلى	491
المدينون الآخرون	(448)	
الضرائب وما شابهها	4، 445، 45447، 46، 486، 489	
الأصول الجارية الأخرى	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها	444، 445، 447	
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	مدين 48	
أموال الخزينة	50 خارج (509)	
	519 وغيرها من 59	
	المدينون 51 مدين 52	
	53، 54	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق ل 25

مارس 2009، ص 27.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

الجدول 02: الميزانية المالية (الخصوم).

إجمالي N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
108-101	رأس المال الصادر - حساب الاستغلال -
109	رأس المال غير المستعان به
108-104	العلاوات والاحتياطات
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع -1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمع -1
	حصة ذوي الأقلية -1
	المجموع -1
	الخصوم غير الجارية
17، 16	القروض والديون المالية
155، 134	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 خارج (1155، 132، 131)	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية
40 خارج (409، اعتماد 444، 445، 447)	الخصوم الجارية
447، 445، 444	الموردون والحسابات الملحقة
42، 43، 44، 419، 509 دائن، خارج (444 الى 447)	الضرائب دائن
45، 46، 48	الديون المدينة الأخرى
519	أموال الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية
	مجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

ب- الميزانية المالية المختصرة: هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، مع مراعاة في عملية التقسيم والتجانس بين عناصر كل مجموعة، يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكالاً هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصر في فترات متتالية، ويمكن تمثيل الميزانية المختصرة على الشكل المربع.¹

الجدول 03: الميزانية المالية المختصرة.

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مكتسبة سابقاً.

ج- الميزانية الوظيفية: هي أداة للتحليل المالي تقيم فيها استخدامات وموارد المؤسسة بالقيمة الإجمالية، وحسب هذا التحليل فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل الاستثمار والاستغلال.

- وظائف التمويل: تضم حسابات لأموال خاصة للديون المالية مهما كان تاريخ استحقاقها بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤنات.
- وظائف الاستثمار: تضم حسابات الاستثمارات المعنوية المادية والمالية مهما تكن مدة حياتها، وكذلك المصاريف الواجب توزيعها على عدة دورات وعلاوات تسديد السندات.
- وظائف الاستغلال: تظم الحسابات المتبقية سواء المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال أو المتعلقة بالعمليات المختلفة وكذا النقديت الموجبة والسالبة.²

الجدول 04: الميزانية الوظيفية.

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

¹ حيرش معطى الله أسماء، بوجعادة جميلة، فعالية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2020-2021، ص10.

² محاضرة: <http://elearning.centre-univ-mila.dz/pluginfile.php/69523/mod-resouce/content/4/2005%محاضرة.pdf>

تاريخ آخر اطلاق 09 مارس 2023، على الساعة 11:00.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

2- جدول حسابات النتائج:

هو عبارة عن الكشف المحاسبي يستخدم في التحليل المالي يسمح لنا بتحديد المجامع الأساسية ودراسة نشاط مرد ودية المؤسسة، حيث انه يجمع بين مختلف العناصر المؤدية إلى تحقيق النتيجة.¹ وفيما يلي توضيح لكل عناصر حساب النتائج:

➤ إنتاج السنة المالية:

ويمثل مجموع منتجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويضمن كل مبيعات البضائع المنتجة المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغيير المخزونات المنتوجات جاري انجازها الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال.

➤ استهلاك السنة المالية:

يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

➤ القيمة المضافة:

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما إضافة المؤسسة ضمن نشاطها وتعكس فعاليته التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

➤ الفائض الإجمالي للاستغلال:

يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ماعدا الضريبة عن الأرباح من جهة أخرى، وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة.

➤ النتيجة العملياتية:

ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات

¹ وائل رفعت خليل، ابراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2017، ص44.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

➤ النتيجة المالية:

وتكون من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية.

➤ النتيجة العادية قبل الضريبة:

وهي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضرائب منها، ويحصل عليها من خلال جمع النتيجة العملياتية مع النتيجة المالية، وتمثل النتيجة (العادية) المحققة على اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

➤ النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب منها.

➤ النتيجة غير العادية:

هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة والتي تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية عارضة، مثل خسائر نزع الملكية، كارثة غير متوقعة... الخ.

➤ صافي نتيجة السنة المالية:

وهي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد خصم الضرائب واجب الدفع.¹

وفيما يلي الشكل العام لجدول حسابات النتائج:

من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي، تقدم قائمة حساب النتيجة أم حسب الطبيعة أو حسب الوظائف، وبطبيعة الحال فان الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلى انه يشجع على الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة)، وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حسب طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات ونفقات المستخدمين.²

- **حسب الطبيعة:** يتم ترتيب الأعباء وتحليلها بحسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، أجور ورواتب، الاهتلاكات....)، وتظهر قائمة حساب النتيجة حسب الطبيعة كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، صص25-27.
² محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2010، ص73.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

الجدول 05: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة).

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية N	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاكات السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الاعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات حول النتائج العادية) مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية -المنتجات- (يطلب بيانها) العناصر غير العادية -أعباء- (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- **حسب الوظيفة:** حيث تصنف وترتب الأعباء وفق هذا الأسلوب بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية)، ويتم عرض قائمة حساب النتيجة حسب الوظائف في الجدول أدناه:

الجدول 06: جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة).

البيانات	الملاحظة	أرصدة N	أرصدة N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات اخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية التغيرات			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 31.

3- جدول تدفقات الخزينة:

هو أداة لدراسة تغيرات الخزينة لفترة زمنية معينة، من خلال تصنيف التدفقات النقدية الحاصلة إلى ثلاث أصناف، تدفقات متولدة عن الأنشطة العملية، تدفقات عن أنشطة الاستثمار و تدفقات متولدة عن الأنشطة التمويل، وتقتصر هذه التدفقات على مجمل مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال الفترة المحددة.

- يعد من القوائم المالية يسجل جميع التدفقات التي تحدث على مستوى الخزينة خلال السنة أي التدفقات النقدية، وهي التدفقات التي تم دفعها أو قبضها فعليا خلال السنة.¹

- يتكون جدول تدفقات النقدية من ثلاثة أجزاء وذلك حسب مصادر التدفقات النقدية فنجد ما يلي:

الجزء الأول: التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية(التشغيلية): تعتبر الأنشطة العملية من أهم جزء لتكوين جدول التدفقات الخزينة لما له من أهمية في تحقيق جل الإيرادات الخاصة بالمؤسسة، ومن بين التدفقات نجد:

➤ التدفقات الناتجة عن تحقيق رقم الأعمال(بيع، تقديم خدمات).

➤ التدفقات الناتجة عن شراء السلع والمواد الأولية.

➤ المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن العمولات والإيرادات الأخرى.

➤ التدفقات الناتجة عن تسديد الأجور والضمان الاجتماعي.

➤ التدفقات الناتجة عن تسديد الفوائد والضرائب.

الجزء الثاني التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار: تتعلق أساسا بالتدفقات النقدية الناتجة عن عملية اقتناء أو تنزيل أو استثمارات بمختلف أنواعها (تثبيبات مادية، تثبيبات مالية وتثبيبات معنوية)، والتي من شأنها توليد مدا خيل للمؤسسة.

الجزء الثالث: التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: تتعلق بمختلف التدفقات النقدية الحاصلة جراء عمليات التمويل سواء داخلية أو خارجية و من بينها:

➤ التدفقات النقدية الناتجة عن إصدار أسهم وسندات.

➤ التدفقات النقدية الناتجة عن الحصول أو تسديد القروض طويلة الأجل.

➤ المدفوعات المتعلقة بتوزيعات الأرباح.²

¹باكرية علي، بيض القول عبد الله، دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم، المجلد 05-العدد01، الجزائر، 2022ص82.

²باكرية علي، بيض القول عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص86.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

الجدول 07: عناصر الأنشطة المكونة لقائمة تدفقات الخزينة.

التدفقات		الأنشطة
التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة	
<ul style="list-style-type: none"> - مبيعات السلع والخدمات - الفوائد المستلمة - حصص الأرباح المستلمة - بيع الأوراق التجارية مقابل النقدية - مصادر الإيراد الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية 	<ul style="list-style-type: none"> - مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - شراء الأوراق التجارية نقدا - المصاريف الأخرى 	الأنشطة التشغيلية
<ul style="list-style-type: none"> - بيع عقارات ومعدات - بيع الاستثمارات المالية 	<ul style="list-style-type: none"> - شراء عقارات ومعدات - شراء الاستثمارات المالية 	الأنشطة الاستثمارية
<ul style="list-style-type: none"> - إصدار أسهم رأس المال - إصدار سندات 	<ul style="list-style-type: none"> - شراء سندات الخزينة - دفع الديون (أصل الدين فقط) - دفع حصص الأرباح النقدية 	الأنشطة التمويلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

4- جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- النتيجة الصافية للدورة.
- اثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة، النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.
- العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).
- توزيعات النتيجة الصافية.¹

¹ طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 04، العدد 2، جامعة البليدة، الجزائر، 2020 ص 102.

5- الملاحق:

يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية والإضافية للقوائم المالية، وهو يقدم معلومات مفيدة لقارئ الحسابات وهو يشمل معلومات ذات طابع بالغ الأهمية لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وجدول حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات أو مسيرها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.¹

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

إن عملية اتخاذ القرارات المالية تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة، أو لمواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة في المؤسسة الاقتصادية، فهي عملية مهمة وحساسة في الإدارة، حيث أي خطأ يكلف المؤسسة تكاليف إضافية.

سننتقل في المطلب الأول إلى مفهوم وأهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية، ثم إلى مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية ومراحلها، أما في المطلب الثالث سنتعرف على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: مفهوم ،أهداف، خصائص المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر المؤسسة القلب النابض في الحياة الاقتصادية باعتبارها العنصر الفعال والنشط فيها، لما تقوم به من عمليات وما تحمله من مكانة متميزة داخل المجتمع الاقتصادي، سنتطرق لمفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهدافها وخصائصها.

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها:

¹ كبيرة الهام، اثر الافصاح المحاسبي عن الضريبة الموجلة في القوائم المالية للمؤسسة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1، جامعة لونيبي علي البلدية، الجزائر، 2022، ص269.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- الوحدة التي تجمع فيها وتتسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي.
- المؤسسة تتسق بين عوامل الإنتاج (رأس المال-العمل-الطبيعة) بغية إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات.
- هي وحدة اقتصادية تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به، من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف والتي أوجدت المؤسسة من أجلها.
- وتعرف أيضا على أنها الفضاء الإنتاجي والتجاري الذي يضم مختلف الموارد البشرية والمادية والتنسيق فيما بينها ضمن أنشطة متباينة، قصد تقديم سلع أو خدمات أو تخزينها لبلوغ الأهداف المسطرة.¹

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

للمؤسسات مجموعة من الأهداف متمثلة في:

1- الأهداف الاقتصادية: ويمكن ذكرها في العناصر التالية:

- تحقيق الربح: يتطلب استمرار المؤسسة في السوق تحقيق مستوى معين من الأهداف فهو الهدف الرئيسي والأول، وهو لا يدل بالضرورة على جودة التسيير أي أن في بعض الأحيان يكون هدفا ناتجا عن التسيير الجيد وأحيانا أخرى نتيجة وضعية المؤسسة في السوق، فإذا كانت وضعية الاحتكار كمؤسسة سونلغاز مثلا سوف تحقق في هذا الحال أرباحا لكونها الوحيدة في سوق دون منافسة مما لا يدل على حسن التسيير أو سوءه بل بفضل الاحتكار.
- تحقيق حاجات المجتمع: عند قيام المؤسسة في السوق ببيع منتجاتها من السلع والخدمات، فهي بالضرورة تغطي حاجات المجتمع المحلي أو الجهوي أو الوطني أو حتى الدولي.
- عقلنه الإنتاج: لا يتم ذلك إلا باستعمال الرشيد لعناصر الإنتاج ورفع الإنتاجية بواسطة تخطيط الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى مراقبة عمليات تنفيذ الخطط أو محاولة منها لعدم الوقوع في مشاكل اقتصادية ومالية.

¹حبي سعيدة، قجة رضا، القيادة التشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 58، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021، صص 965-966.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

2- الأهداف الاجتماعية: وهي التي تتمثل في:

➤ ضمان مستوى مقبول من الأجور: يتقاضى العمال الأجر نتيجة عملهم في المؤسسة فهم بذلك المستفيد الأول في نشاطهم للمؤسسة، ويعتبر هذا حق مضمون قانوني وشرعا وعرفا، فالعامل يعتر عنصر حافز في المؤسسة.

➤ تحسين المستوى المعيشي للعمال: تتزايد رغبة العمال نتيجة للتطور التكنولوجي السريع لظهور منتجات جديدة، مما يؤدي إلى تغيير وتحسين أذواق المستهلكين والعمال وبالتالي تحسين مستوى استهلاك المجتمع، مما يتطلب التوفيق بين هذه التطورات والإمكانيات المالية والمادية للعمال والمؤسسة.

➤ إقامة أشكال استهلاكية معينة: وهي المؤسسة التي تقوم بخلق منتجات جديدة وبالضرورة يكون هناك خلق أنماط استهلاكية مختلفة حسب تنوع طبقات المجتمع، وهذا من خلال التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والترويج مما كسب المجتمع عادات استهلاكية صالحة أو غير صالحة.

➤ توفير تأمينات ومرافق للعمال: تسعى المؤسسات للمحافظة على عمالها من خلال توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والى منح التقاعد بالإضافة إلى أن المؤسسة تعمل على توفير وسائل ترفيهية وثقافية.

3- الأهداف التكنولوجية: مع تطور المؤسسات وظهور المنافسة القوية في السوق لجأت المؤسسة إلى وضع قسم مختص في عملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، ومنه وضع ميزانيات جديدة بمقدار المؤسسة إنفاقها للحصول على أرباح عالية ومسايرة التطورات العالمية كما يمكن للمؤسسات المختصة في مجال البحث والتطوير من خلال وضع خطط طويلة وقصيرة الأجل أن تقوم بدعم الأبحاث والدراسات انطلاقا من مؤسسات البحث العلمي.¹

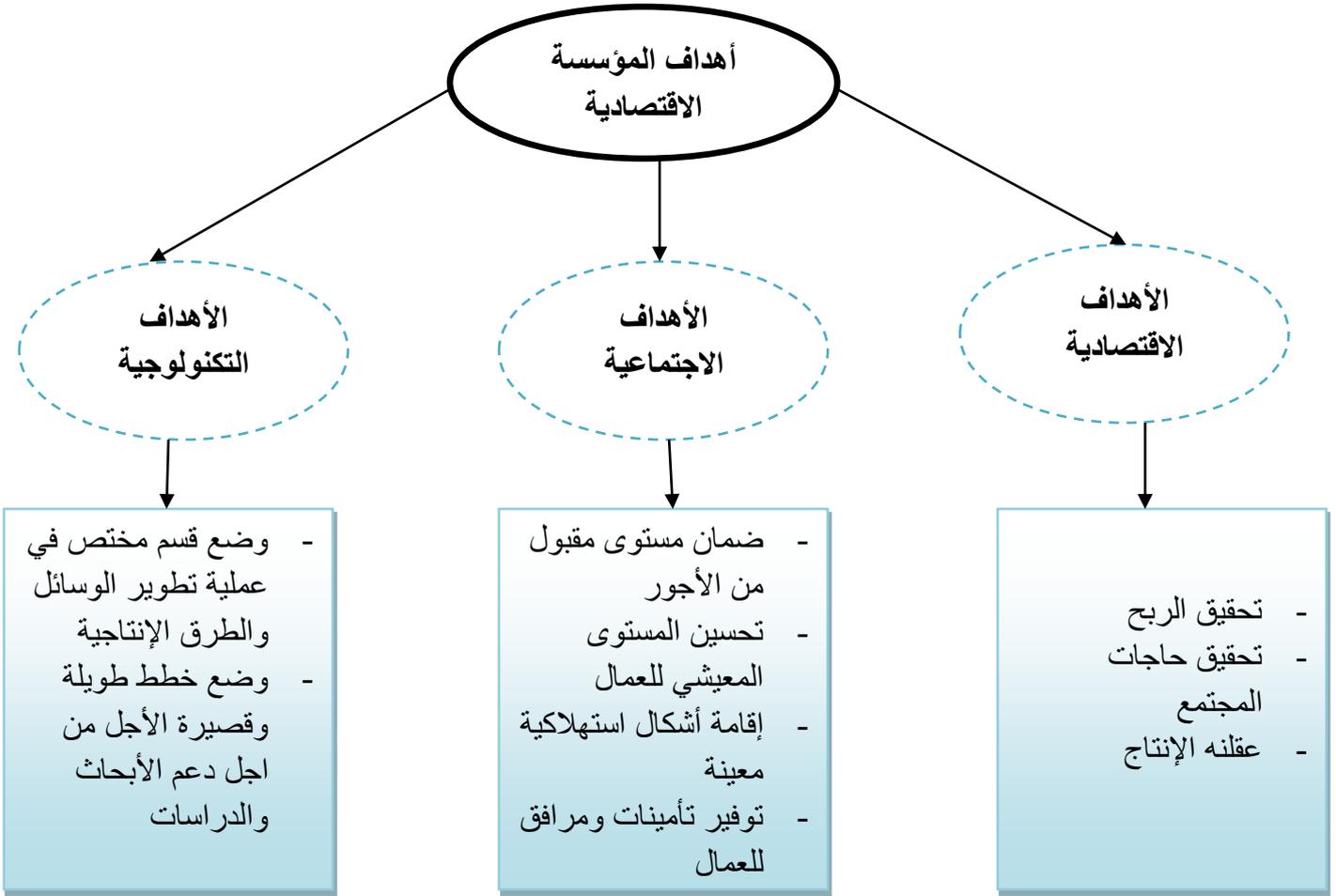
ويمكن تلخيص أهداف المؤسسة الاقتصادية في الشكل التالي:

¹ <http://sinbadthesailor10.blogspot.com/2014/03/economic-corporation.html?m=1>

على الساعة 14:30 تاريخ اخر اطلاع 11 مارس 2023

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

الشكل 02: أهداف المؤسسة الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية.

للمؤسسات مجموعة من الخصائص المتمثلة في:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون قادرة على البقاء ولها القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة.
- التجديد الواضح لأهدافها وسياساتها وبرامج وأساليب عملها.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- لا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار دون موارد مالية، ولهذا يجب عليها ضمان ذلك من خلال مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- تتأثر المؤسسة ببيئتها ايجابيا من خلال الفرص التي تقدمها البيئة للمؤسسة أو سلبا من خلال التهديدات التي تؤثر بها عليها.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- يجب أن تشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاعلت كفاءتها.¹

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية عملية اتخاذ القرارات المالية ومراحلها وانواعها.

يعتبر القرار أمرا ضروريا في حياة كل شخص، ولا يمكن للمؤسسة أن تنمو وتحافظ على بقائها إلا من خلال مجموعة من القرارات التي بتنفيذها تستمر المؤسسة، وفيما يلي سنتطرق لكل من مفهوم اتخاذ القرارات المالية والى مراحلها.

أولا: مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية.

قبل الخوض في تعريف عملية اتخاذ القرار سوف يتم التطرق أولا إلى تعريف القرار. حيث يعرف بأنه:

- الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية.²
- أما عملية اتخاذ القرار فيمكن أن نوضح معناها من خلال التعاريف التالية:
- هي عملية اتخاذ أفضل البدائل المتاحة بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.³
- عبارة عن عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة.⁴

¹ <http://e-learning.univ-saida.dz/mod/page/view.php?id=62272&lang=en>

تاريخ آخر اطلاع 12 مارس 2023 على الساعة 12:00.

² نواف كعنان، اتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص83.

³ خليل محمد الحسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص25.

⁴ الهام بروية، أهمية نظام المعلومات المحوسب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الاعمال، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد06، العدد10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص376.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- هي كل ما يتخذه القادة المسؤولين في المؤسسة من قرارات لمواجهة مشكلة أو موقف معين لتحقيق أهداف المرجوة منها على أحسن وجه والتغلب على المشكلة أو الموقف التي صدرت بشأنه.¹
 - هي اختيار من بين بدائل وفق معايير محددة استجابة لموقف معين، ببساطة اتخاذ القرارات يعني اختيار بديل من جملة من البدائل.²
- ثانيا: أهمية عملية اتخاذ القرارات المالية.
- تتمثل أهمية عملية اتخاذ القرارات فيما يلي:
- اتخاذ القرارات عملية مستمرة:

يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية فمذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل؟ وماذا يلبس؟ وهكذا إلى أن يقرر أن يذهب إلى نومه، وإذا كان هذا موقف الإنسان العادي فان مجال العمل في المؤسسات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد...

• اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله:

لكل ذي عامل أداة يستخدمها في عمله فالنجار أدواته المنشار والكاآب أدواته القلم وهكذا، أما أداة المدير في عمله اليوم فهي اتخاذ القرارات، والتي بواسطتها يمارس العمل حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟... الخ وعليه كلما ارتفعت قدرة المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه.

• القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة:

ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل ومثل هذه القرارات يكون لها تأثيرا كبيرا في نجاح المؤسسة أو فشلها

• اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة:

إن الدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف، فوظيفة الإنتاج تتطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا ينتج؟ وما هو الحجم المناسب؟ ونشاط التسويق به عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق والتسعير والترويج، ونشاط الموارد البشرية فإنها تتضمن العديد من القرارات الخاصة بتعيين الأفراد وترقيتهم وتنقلاتهم وغيرها،

¹ وهيبه بشارف، الضغوط النفسية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار لدى المسير المالي الجزائري، مجلة تنوير للدراسات الادبية والانسانية، العدد09، مستغانم، الجزائر، 2019، ص32.

² غول فرحات، الوجيز في اقتصاد مؤسسة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008ص163.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

ونشاط التمويل فانه هناك قرارات تتعلق بتحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليها والقرارات الخاصة برأس المال واستخداماته في المؤسسة.

• اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:

يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط، نظرا لان العديد من أنشطة وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليست جوهر التخطيط وحدها ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة، لان كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.¹

ثالثا: مراحل اتخاذ القرارات لمالية.

أهم مراحل عملية صنع واتخاذ القرار هي:

1- تحديد وتشخيص المشكلة: تعد المهمة الأولى في عملية صناعة القرارات هي العثور على المشكلة الحقيقية وتحديدتها ولتشخيص المشكلة يتطلب جهدا تحليليا يشمل الأسباب وحجم ونطاق وتوقيت حدوث هذه المشكلة والآثار المترتبة عنها واختيار التوقيت المناسب لصنع القرار.

2- إيجاد البدائل لحل المشكلة: يتم هنا تجميع الحقائق عن البدائل الممكنة والمتاحة للحل عند صنع القرارات، حيث يمكن للمدير استبعاد المعلومات غير المتصلة بالموضوع، وعليه أن يقرر مدى صحة البيانات التي لديه ومدى ارتباطها بالموضوع، حتى يتمكن من تقدير درجة الخطر التي ينطوي عليها القرار ومدى دقته عند اتخاذ لاحقا.

3- تقييم البدائل المختارة: الهدف هنا تقييم معايير البدائل، فالبديل الأنسب الذي يتعين اختياره هو المرجو لتحقيق الهدف، وان يكون قابل للتحقيق في ضوء الموارد المتاحة، وفي قالب كمي وواضح وإطار زمني معين للتحقيق.

4- اختيار البديل الملائم: اختيار البديل الأفضل الذي يتوفر فيه أعلى مستوى من الوضوح والدقة مع إمكانية التنفيذ عمليا لتحقيق الهدف بالشكل المطلوب والأقل قدرا من الآثار السلبية والأعلى عائدا.

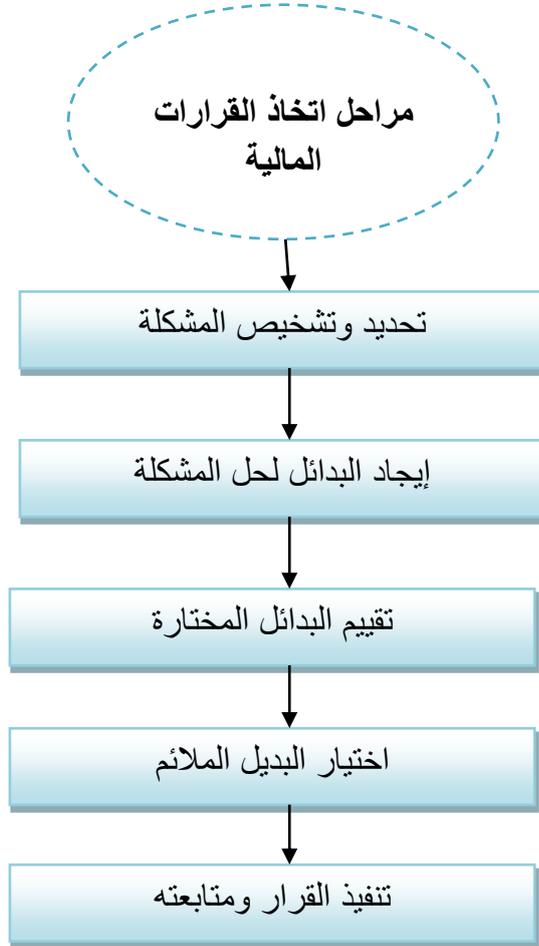
5- تنفيذ القرار ومتابعته: ويعني الحكم على فعالية صانع القرار وكفاءته في التعاطي مع مشكلة موضوع القرار من خلال قياس الآثار المترتبة عن القرار واكتشاف الأخطاء قبل وقوعها.²

¹ احمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص34.
² محمد فايد نعمان التبع، علي عبد الله، اثر كفاءة نظم المعلومات على فعالية صنع القرارات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، صص 999-1000.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

ويمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرارات المالية في الشكل التالي:

الشكل 03: مراحل اتخاذ القرارات المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

رابعاً: أنواع القرارات المالية.

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها، حيث تهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة مع الحفاظ على السيولة.¹

كما تتكون القرارات المالية من:

• قرار الاستثمار:

هو القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح على عدة فترات متتالية.

¹ محمد سرور الحريري، الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة بتطبيق المنهج العلمي للدراسات العليا في الإدارة المالية المتقدمة، دار المنهجية، ط1، عمان، الأردن، 2015، صص 47-48.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

• قرار التمويل:

هو القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل.

• قرار توزيع الأرباح:

يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره، وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار وقرار التمويل جيدان، كلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع حجم أرباحها بانتظام.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية ومشكلاته.

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد صعوبة لكلفة هذه العملية، وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة. ولهذا فإن اتخاذ أي قرار مهما كان بسيطا وذات اثر ومدى محدودين، فإنه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار، بعضها داخل التنظيم وبعضها خارج التنظيم، وبعضها سلوكي أو إنساني، بالإضافة إلى عوامل أخرى.²

أولاً: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية.

إن عملية صنع القرار تؤثر عليها عوامل متعددة، ومن أهم هذه العوامل هي:

العوامل المالية: تتضمن ما يلي:

- توافر المال اللازم لاستمرار نشاط المؤسسة.
- الدعم الحكومي والأجنبي المالي للمؤسسة.
- القوانين والقرارات المؤسسة للوضع المالي.
- مدى توافر الكفاءات البشرية القادرة على الإدارة المالية للمؤسسة.³

عوامل البيئة الخارجية:

تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة بل أن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

¹ محمود جمام، أميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية—دراسة حالة البنوك التجارية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 04، الجزائر، 2015، ص 71.

² سليم بطرس جلد، اساليب اتخاذ القرارات الادارية الفعالة، دار الراجية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص ص 23-27.

³ منى عطية خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية (من المنظور الخدمة الاجتماعية)، دار أبو الخير للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص ص 102-103.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية كالتكنولوجية كالقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنظمة الاقتصادية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

عوامل البيئة الداخلية:

- تتمثل بالعوامل التنظيمية كخصائص المؤسسة، ومن أهم هذه العوامل:
- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة المركزية، وحجم المؤسسة ومدى انتشارها الجغرافي.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمنظمة.
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية للمؤسسة.
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

عوامل نفسية وشخصية:

هذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالإداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه صنع القرار، وهذه العوامل هي:

- عوامل نفسية:

هذه العوامل تتعدد فمنها ما يتعلق بعوامل داخلية للشخص، ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار، وبخاصة في مرحلة اختيار البدائل من بين المجموعة البدائل المتاحة.

- عوامل شخصية:

هذه العوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، وهناك الكثير منها يؤثر في عملية اتخاذ القرارات، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية كشخصية الفرد التي تطورت معه قبل وصوله للتنظيم، وعليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.¹

¹ جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر، ط4، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص90.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

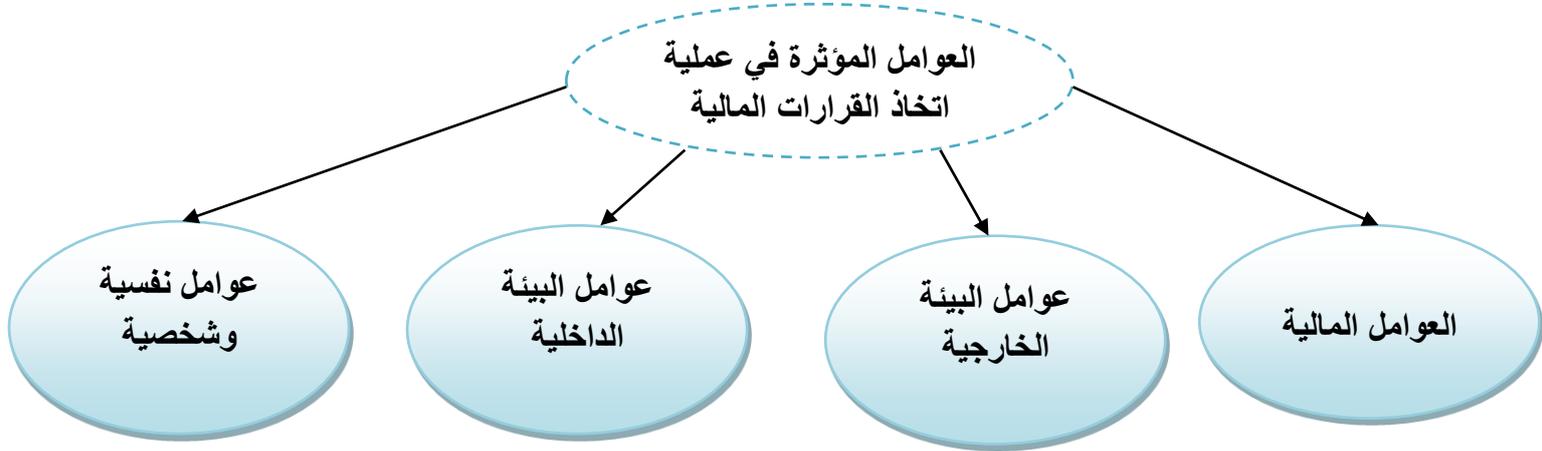
كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على اتخاذ القرارات تتمثل في:
القيم والمعتقدات: للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.

المؤثرات الشخصية: لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقاً مع ذلك الأفكار والتوجيهات الشخصية للفرد.

الميول والطموحات: لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.¹

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية في الشكل التالي:

الشكل 04: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانياً: مشكلات عملية اتخاذ القرارات المالية.

هناك بعض الأسباب التي تكمن وراء عدم الوصول إلى قرارات رشيدة، وهي تمثل المشكلات الأساسية في عملية صنع القرارات، وهي متعددة في صورها، ومتباينة في أثارها وقد تسهم في عدم التوصل إلى القرار السليم بصورة عامة.

ويرى البعض أن من أهم الصعوبات التي تعترض عملية صنع القرارات عدم توافر المعلومات الجيدة المتجددة عن ظروف العمل وإمكاناته، حيث تعتبر المعلومات بمثابة الدعامة الأساسية لصنع القرارات وذلك للأسباب أن المعلومات تفيد تحديد المشكلة وتحديد البدائل وتقييمها طبقاً للنتائج المرتقبة من كل بديل.

¹ سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص113.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

إن صنع القرار ليس بالأمر اليسير فهناك عقبات تعترض متخذ القرار عن الإسهام في صنع القرار الرشيد ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- عجز متخذ القرار عن الإلمام بجميع الحلول الممكنة للمشكلة.
 - عجز متخذ القرار عن إمكان توقع النتائج المختلفة سواء كانت جيدة أو سيئة للحلول الممكنة.
 - عجز متخذ القرار عن القيام بعملية تقييم مثلي بين البدائل بسبب التزامه بارتباطات سابقة.
 - إن الفرد محدود في اتخاذه للقرارات بمهاراته وبعاداته وبناتباعاته الخارجية عن إرادته.
 - إن الفرد محدود في اتخاذه القرارات بمعلوماته وخبرته عن الأشياء التي تتعلق بوظيفته، سواء كانت المعلومات عامة أو خاصة.
 - إن عنصر الوقت غالبا ما يسبب ضغط على متخذ القرار.
 - إن متخذ القرار محدود بقدرته على التمييز بين الحقيقة والقيمة، التفكير بطريقة منطقية، التفكير بطريقة ابتكارية.
- بالإضافة إلى ذلك ترجع صعوبة إصدار القرارات أحيانا لتمييزها بصفات رئيسية هي التعدد، والتغير المستمر والتدخل، وعواما العاطفة وغيرها.
- وهكذا تبدو مشاكل اتخاذ القرار متعددة إلى حد كبير ومختلفة تماما في أثارها ومتباينة في نماذجها وأسبابها.¹

¹ طارق عبد الرؤوف، القيادة التربوية ومهارات الاتصال، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص183.

الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كما يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية معتمدا على الميزانية و جدول حسابات النتائج.

حيث تأخذ المؤسسة حيزا كبيرا من اهتمام الكتاب الاقتصاديين، كونها تمثل النواة الأساسية في كل النشاطات الاقتصادية في المجتمع، بالإضافة لكونها تعبر عن جملة من العلاقات الاجتماعية الناجمة عن احتكاك العناصر البشرية العاملة على تأدية وظائف المؤسسة، ومن أهم الأدوار التي تقوم بها هذه العناصر البشرية هو اتخاذ القرارات بصفة ملازمة ومتكررة، حيث تعد هذه العملية مظهرا مباشرا لممارسة الإدارة لأعمالها في المؤسسة، فمهما اختلفت طبيعة الإنسان واتفق وضعه الاقتصادي والثقافي فإنه يتخذ نتيجة للفطرة الموروثة مجموعة من القرارات معتمدا على الحدس والأحكام الشخصية بعيدا عن المنهج العلمي باعتبار أن عملية اتخاذ القرارات وظيفية طبيعية لإشباع حاجاته مستخدما قدراته العقلية التي تؤمن له الاختيار السليم للبديل الأفضل من بين البدائل المطروحة أمامه، كما أنها تعد من العمليات التنظيمية الهامة والمتكررة المتعلقة بتسيير المؤسسة، ولقد تطورت هذه العملية عبر عدة مراحل بواسطة العديد من المفكرين حيث ينظر إليها من وجهات نظر مختلفة وحسب الظروف المختلفة وكذلك علاقة القرار المتخذ بمكونات العملية الإدارية.



الفصل الثاني:

ليات التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة التحليل المالي وإلى ماهية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى آليات التحليل المالي أي تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس مال العامل والخزينة.

حيث يشير رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى الطويل، في حين يشير احتياج رأس المال العامل إلى مدى تحقيق المؤسسة للتوازن على المدى القصير. وسنتطرق أيضا إلى أهم مؤشرات هذا التحليل والمتمثلة في النسب المالية، والتي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية.

قسنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.
- المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

يعتمد التحليل المالي للقوائم المالية على آليات تحليلية مختلفة، أهمها التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي، والتي تتيح للمحلل المالي إمكانية التعرف والحكم على التوازن المالي في المؤسسة، سيولتها، نشاطها، مركزها المالي وربحيتها.

في هذا المبحث سنتعرف على مؤشر رأس المال العامل الصافي، ثم مؤشر احتياج رأس المال العامل ومؤشر الخزينة في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: مؤشر رأس المال العامل.

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم في مدى توازنها المالي، وهو يمثل ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة لتغطية أو لتمويل جزء من الأصول المتداولة (الجارية) بعد تمويل كل الأصول الثابتة (غير الجارية).

- نتطرق إلى أنواع رأس المال العامل من خلال النقاط التالية:

أولاً: رأس المال العامل الدائم أو الصافي.

يظهر رأس المال العامل الدائم أو الصافي مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها في المستقبل والتمثلة في جهود بعض العناصر من الأصول المتداولة عن الحركة، وهناك من يطلق عليه هامش امن المؤسسة إذ يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليه لإبراز مدى توازنها المالي في الأجل الطويل.¹

وبحسب رأس المال العامل الصافي بإحدى العلاقتين الآتيتين:

• من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG = الأموال الخاصة + الديون م/ط - التثبيبات.

تقيس هذه الطريقة حصة الموارد الدائمة الموجهة لتمويل الاستخدامات المثبتة.

¹ كريم قوبه، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في التحليل المالي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، قسم العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، 2019-2020 ص19.

• من أسفل الميزانية:

يعبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض القصيرة الأجل، أي مدى قدرة المؤسسة على تغطية الاحتياجات القصيرة الأجل المرتبطة بدورة الاستغلال.

$$\text{رأس مال العامل الصافي الإجمالي} = \text{FRNG} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة.}$$

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي هامش الأمان الذي تتوفر عليه المؤسسة من النقدية، الموجهة لتغطية الاحتياجات الطارئة المرتبطة بدورة الاستغلال بما يسمح بعدم وقوع المؤسسة في حالة نقص في السيولة، بسبب وجود فارق زمني بين سياسات التحصيل السداد الذي يمكن أن ينشأ نتيجة الحالات التالية:

- الشراء والبيع المتمثل في تكوين المخزون.
- البيع والتحصيل ويتمثل في نشأة الحقوق.
- الشراء والتسديد ويتمثل في نشأة الديون.¹

الحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل الإجمالي:

الحالة الأولى:

رأس المال العامل أكبر من الصفر ($FR > 0$): هي الحالة المفضلة إذ أن الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، لكن يجب الإشارة أن رأس المال العامل موجب بقيم كبيرة هو شيء سلبي بالنسبة للمؤسسة، إذ تعتبر الأموال الدائمة هي أموال مكلفة بالنسبة للمؤسسة فالمساهمون ينتظرون مقابل تلك الأموال الحصول على الأرباح والمقرضون يتحصلون على فوائد، وبذلك يجب أن تستخدم هذه الأموال في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل (الأصول الثابتة) وبذلك تكتفي المؤسسة برأس مال موجب بحيث يحقق التوافق بين عاملين هما التكلفة والمخاطرة.

الحالة الثانية:

رأس المال العامل يساوي الصفر ($FR = 0$): هذا يعني هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها الثابتة بالأموال الدائمة (الموارد طويلة الأجل) والأصول المتداولة بالخصوم المتداولة (الموارد

¹ رزاز رتيبة، لطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في مقياس التحليل المالي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، تخصص ادارة مالية، الجزائر، 2018-2019، صص 44-45.

قصيرة الأجل) وتشكل قاعد التوازن المالي الأدنى وهذا تطبيقيا لا يمكن أن يطول لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.

الحالة الثالثة:

رأس المال العامل اقل من الصفر ($FR < 0$): هذا يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة، وبذلك تتحمل المؤسسة مخاطر تغطية الأصول الثابتة بواسطة الخصوم المتداولة (موارد قصيرة الأجل)، فيمكن أن يحين موعد تسديد الديون قصيرة الأجل والمؤسسة لا تتوفر على السيولة اللازمة باعتبار أن الأصول الثابتة هي بطيئة التحول إلى سيولة إذ تحتفظ بها المؤسسة لأكثر من سنة.

يستخدم رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير احد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجم رأس المال العامل بالزيادة من أعلى الميزانية ما يلي:

- زيادة الأموال الخاصة و/ أو الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.
- التنازل عن بعض الأصول الثابتة.
- أما العوامل التي تؤثر على رأس المال العامل بالنقصان من أعلى الميزانية هي:
- حيازة أصول ثابتة.
- تخفيض الأموال الخاصة و/ أو تسديد الديون الطويلة ومتوسطة الأجل.¹

ثانيا: رأس المال العامل الإجمالي.

يمثل رأس المال العامل الإجمالي الأصول ذات الطبيعة قصيرة الأجل والتي هي عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة، والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهو يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة.

ثالثا: رأس المال العامل الخاص.

يمثل رأس المال العامل الخاص المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الممولة من الأصول الثابتة .

¹ كريم قورية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم – الديون طويلة الأجل.

إذا كان رأس المال العامل الخاص موجب فهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة وهناك فائض والعكس إذا كان اقل من الصفر (0).

رابعاً: رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي).

يمثل رأس المال العامل الأجنبي مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها.

يحسب بالعلاقة التالية:¹

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص.

المطلب الثاني : مؤشر احتياج رأس المال العامل ومؤشر الخزينة.

يعتبر مؤشر احتياج رأس المال العامل على انه رأس المال الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل.

أما مؤشر الخزينة فهو مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية.

سننتقل إلى مؤشر احتياج رأس المال العامل وإلى تقسيماته ثم إلى مؤشر الخزينة.

أولاً: مؤشر احتياج رأس المال العامل.

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات النقدية داخلية وأخرى خارجة وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين مراحل دورة الاستغلال،

¹ رحيش سعيدة، شنوف شعيب، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين- دراسة ميدانية- اطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019- 2020 ص 86.

تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل (BFR).¹

يحسب احتياج رأس المال العامل كما يلي:²

احتياج رأس المال العامل BFR = (الأصول المتداولة - قيم الجاهزة) - (الخصوم المتداولة - التسيبقات البنكية).
احتياج رأس المال العامل BFR = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق - ديون قصيرة الأجل.

ينقسم احتياج رأس المال العامل إلى:

1- احتياج رأس المال العامل للاستغلال: BFR_{EX}

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل.

ويحسب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR_{EX} = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال

2- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال: BFR_{HEX}

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير.

ويحسب كما يلي:³

احتياج رأس المال العامل خارج BFR_{HEX} = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال
الاستغلال

- الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل:

الحالة الأولى:

احتياج رأس المال العامل أكبر من الصفر ($BFR > 0$): هذا يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال، وبالتالي يجب على المسيرين البحث عن موارد جديدة لتوسيع دورة الاستغلال، لأن ضمان التسديد موجود والمتمثل في الفائض من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق.

¹ اللطيف، عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في التحليل المالي المتقدم، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، تخصص محاسبة وجباية معقمة، الجزائر، 2014-2015 ص72.

² كريم قوية، مرجع سبق ذكره ص21.

³ اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص- ص 73- 74.

الحالة الثانية :

احتياج رأس المال العامل يساوي الصفر ($BFR = 0$): هذا يعني أن الموارد تغطي الاحتياجات، وهي أحسن وضعية للمؤسسة فكلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

الحالة الثالثة:

احتياج رأس المال العامل اقل من الصفر ($BFR < 0$): هذا يعني أن موارد دورة الاستغلال اكبر من احتياجاتها، وبالتالي يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية فائضة لم تستخدم في توسيع دورة الاستغلال.¹

ثانيا: الخزينة TN.

تعرف الخزينة على أنها أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال.² من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد حالة التوازن المالي، فإذا تمكنت من تغطية احتياجاتها يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة TN} = \text{الموارد} - \text{الاحتياجات.}$$

$$\text{الخزينة TN} = \text{رأس المال العامل FRNG} - \text{احتياج رأس المال العامل BFR} .$$

- الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة:

الحالة الأولى:

الخزينة اكبر من الصفر ($TN > 0$): أي أن رأس المال العامل اكبر من احتياج رأس المال العامل ($FRNG < BFR$)، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

¹ كريم قوية، مرجع سبق ذكره ص 21.

² اليباس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011 ص 226.

الحالة الثانية:

الخزينة تساوي الصفر ($TN=0$): رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل ($FRNG=BFR$) (أي الخزينة المثلى)، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

الحالة الثالثة:

الخزينة اقل من الصفر ($TN<0$): رأس المال العامل اقل من احتياج رأس المال العامل ($FRNG<BFR$) المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجلها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في الحالة اما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع المواد الأولية.¹

حالات عجز الخزينة:

هي الحالات المسببة للعجز في الخزينة حسب المنظور الوظيفي:

1- حالة خطأ السياسة المالية المتبعة:

يحدث عجز في رصيد الخزينة إذا أخذت المؤسسة بمبدأ التغطية وقامت بتمويل الاستخدامات المستقرة عن طريق موارد الاستغلال فيؤدي ذلك إلى انكسار في $FRNG$ مع بقاء BFR على حاله في وضعه الطبيعي، وبالتالي تنتقل المؤسسة من حالة الفائض إلى حالة العجز وتتم معالجة هذا الوضع عن طريق الرفع من قيمة الأموال الخاصة، الحصول على قروض بنكية، التنازل عن بعض التثبيتات الغير مستغلة.

2- حالة النمو السريع وغير المتحكم فيه:

ما إذا أقدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في المبيعات اكبر من إمكانياتها المالية فان ذلك قد يؤدي إلى تضخيم في BFR بسبب ارتفاع بعض العناصر مثل الزبائن، أوراق القبض،... مع بقاء $FRNG$ في وضعه الطبيعي.

ويمكن التغلب على هذا الوضع من خلال إعادة النظر في سياسة الاستثمار والتراجع عن استهداف أسواق إضافية، وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية على حصة سوقية تتناسب مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

¹ اللطيف عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ص ص 75-76.

3- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال:

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر أصول الاستغلال بشكل عشوائي من خلال تباطؤ شديد في معدلات دوران المخزون وكذلك منح أجال طويلة للعملاء وقبول أجال قصيرة من الموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخيم غير طبيعي في BFR مع بقاء FRNG في وضعه الطبيعي. ويمكن الخروج من هذا الوضع من خلال تبني سياسة علمية دقيقة تمكن المؤسسة من تسيير مخزونها، وتحسين العلاقة بين العملاء والموردين من خلال اعتماد سياسة التحصيل قبل التسديد، ومنح أجال للعملاء تتناسب مع الأجال الممنوحة من الموردين.

4- حالة الخسائر المتراكمة:

إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك سيؤدي إلى نقص في الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تراجع مستمر ما يؤدي إلى انخفاض في FRNG مع بقاء BFR في وضعه الطبيعي. ويمكن تصحيح هذا الوضع من خلال خطة طويلة الأجل تتضمن مستويين:

- مستوى داخلي: وذلك بترشيد الإنفاق لتدنية التكاليف بالتوجه نحو استخدام الأساليب العلمية والنظم المتخصصة في الإنتاج والتركيز على الجودة.
- مستوى خارجي: من خلال اعتماد مخطط تسويقي يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

5- حالة التدهور في النشاط:

في حالة مواجهة المؤسسة لمشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فان ذلك يؤدي إلى انخفاض في رقم الأعمال، وبالتالي انخفاض في الإيرادات مقابل التكاليف وبالتالي انخفاض رقم الأعمال ما يؤثر على قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، فتنخفض الموارد الدائمة للمؤسسة بمرور الزمن وبالتالي انخفاض في FRNG، كما ينتج عن هذه الحالة انخفاض في BFR بمرور الزمن ولكن أقل حدة من FRNG بسبب اختفاء أو زوال بعض العناصر المتعلقة بدورة الاستغلال كالعملاء، وأوراق القبض.

ويمكن الخروج من هذه الحالة من خلال تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة في السوق وفي حال سيطرة المنافسين على السوق فان المؤسسة تكون أمام خيار الانسحاب التدريجي وتغيير النشاط.¹ لكي يتحقق التوازن المالي حسب منظور التحليل الوظيفي يجب أن تتوفر ثلاثة شروط تتعلق برأس المال العامل BFR واحتياج رأس المال العامل FRNG والخزينة الصافية TN.

¹ رزاز رتيبة، اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره صص 54-58.

الشرط الأول:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي أن $FRNG > 0$ ويتحقق إذا استطاعت المؤسسة تمويل الاستخدامات المستقرة اعتماداً على الموارد المستقرة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

الشرط الثاني:

أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي احتياج رأس المال العامل $FRNG > BFR$ إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث:

الخزينة موجبة أي أن $TN > 0$ ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في النقديات.¹

❖ الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن:

يحدث اختلال التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة، ومن أجل إعادة التوازن لابد للإدارة المالية من:

➤ الرفع من رأس المال العامل.

➤ أو تخفيض من احتياج رأس المال العامل.

1- الرفع من رأس المال العامل: يتم عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

• الرفع في الأموال الخاصة:

كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق تبني سياسة لتوزيع الأرباح تسمح لها بزيادة الأرباح المحتجزة، أو عن طريق فتح رأس مالها من خلال طرح أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة رأس المال العامل.

• التنازل عن بعض الاستثمارات:

إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة الغير مستغلة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.

¹ اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص 82.

• الرفع من مخصصات الاهتلاكات والمؤنات:
إن الرفع من مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

• الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل:
يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

2- تخفيض احتياج رأس المال العامل:

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

• التخفيض من كمية المخزونات:
وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.

• التخفيض من الحقوق:
تعاني اغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود في التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.

• الرفع من ديون الموردين:

يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد اكبر لفترة أطول فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتا إلى سيولة.¹

المطلب الثالث: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية.

سننتقل إلى دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمه.

أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار.

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة، كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي المعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى وقرار التخطيط، كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.¹

¹ رزاز رتيبة، اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص-ص 58-59.

كما تعد مؤشرات التوازن المالي نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق على مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.²

ثانياً: مراحل تقييمها.

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وان الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات في رأس المال العامل.³

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

التحليل باستعمال النسب هو الأداة الرئيسية المستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية سواء لأغراض الاستثمار أو الاقتراض، ومن أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي هي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الهيكل ونسب المرد ودية.

المطلب الأول: نسب السيولة ونسب النشاط.

أولاً: نسبة السيولة (liquidity Ratios): هي تلك النسبة التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة.

¹ حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2004، ص21.
² عبد الله علي خلف، ووليد ناجي الحياي، التحليل المالي (للرقابة عن الاداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع)، عمان، الاردن، 2015 ص 49.
³ حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره ص 23.

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) (CurretRatio) : هي النسب التي تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها المتداولة.

وتحسب على النحو التالي:¹

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إذا كانت الأصول المتداولة اقل بكثير من الالتزامات المتداولة فان هذا يبين أن هذه المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وكلما كانت هذه النسبة أفضل من الواحد دل ذلك على وجود أصول متداولة لدى المؤسسة تمكنها من سداد التزاماتها من الديون ومستحقات متأخرة على المؤسسة.²

2- نسبة السيولة السريعة (نسبة التداول السريعة، المختصرة) (AcideRatoi - Q uick): تستعمل هذه النسبة لاختيار مدى كفاءة المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل أصولها من البضاعة، وضمن هذه الشروط تعتبر هذه سيولة ولأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدمة من البسط.³

وتحسب على النحو التالي:⁴

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3- نسبة النقدية (نسبة السيولة الفورية) (Cash Rtio): يهتم المحللون بهذه النسبة لان أصول المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الأصول الأكثر سيولة، وهي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذ لم تتمكن المؤسسة من تسير أصولها الأخرى.⁵

¹ مصطفى يوسف كافي، انتماء المشاريع الصغرى والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017 ص-ص 99-100.

² مداني بلغيث، عبد القادر دشايش، انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن واحات ورقلة، بحث مقدمة الى الملتقى الدولي، حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (ISA) ومعايير الدولة للمراجعة (IFR) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص-ص 16-17.

³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره ص 101.

⁴ محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017 ص 96.

⁵ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره ص 102.

وتحسب على النحو التالي:¹

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الاصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويمكن تلخيص نسب السيولة في الجدول التالية:

جدول 08: ملخص نسب السيولة.

النسب	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة الفورية
الصيغة الرياضية	$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{\text{الاصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{\text{الاصول النقدية و شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$
التفسير	توضح هذه النسبة درجة تغطية الأموال المتداولة للديون قصيرة الأجل كلما كانت النسبة اكبر من الواحد 1 كانت المؤسسة في حالة جيدة.	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون وأفضل أن تكون محصورة بين 0,3 و 0,5.	توضح هذه النسبة مقدار النقدية لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها وأفضل أن تكون محصورة بين 0,25 و 0,35 وخروجها عن هذا المجال يعتبر تجميد الأموال.

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا: نسبة النشاط (Efficiency Ratio): ينحصر هدفها في قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام

ما لديها من استثمارات في الموجودات وفي خلق وتوليد المبيعات.²

من أهم نسب النشاط التي تهتم بها المؤسسة هي:

1- معدل دوران الأصول: يقيس هذا المؤشر كفاءة المشروع في استثمار مصادر التمويل في

الاستخدامات، إذا كانت معدلات عالية دلت على حسن الاستثمار بالأصول.

وهذا المؤشر أنواع تتمثل في:

➤ معدل دوران مجموع الأصول: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام هذه الأصول في تحقيق المبيعات،

حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني انه لن

يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر.

¹ محمد كمال عفانة، مرجع سبق ذكره ص 97.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الاوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن، 2011 ص73.

يحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{\text{المبيعات (رقم الاعمال)}}{\text{مجموع الاصول}}$$

➤ **معدل دوران الأصول الثابتة:** تبين هذه النسبة مدى استخدام الأصول الثابتة لأقصى طاقة لها، فان كان معدل مرتفع فهذا يعني أن الأصول الحالية تعمل بكامل طاقتها وبالتالي المؤسسة توسعت استثماراتها.

وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

➤ **معدل دوران الأصول المتداولة:** تبين مدى استخدام المؤسسة كأقصى طاقة لها في توليد المبيعات، ويمكن مقارنة هذا المعدل بمعدل القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان المعدل مرتفع دل على كفاءة المؤسسة والعكس صحيح.

تحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول المتداولة}}$$

2- معدل دوران المخزون: يوضح عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات أو مخزون المواد الأولية إلى منتجات، وكلما كانت سرعة دوران المخزون كبيرة كلما اقتصدت المؤسسة التكاليف وتفادت إشكالية السيولة، ويجب الإشارة على انه يتم الاعتماد على السلع المعتمدة للبيع لقياس وحساب هذا المعدل ففي المؤسسات التجارية يتم حساب معدلات دوران البضائع إما في المؤسسات الصناعية فيتم حساب معدل دوران المنتجات التامة الصنع.

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص104.

² اسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الاسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن 2012، ص85.

³ كامل ال شعيب دريد، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 007 ص89.

يحسب بالعلاقات التالية:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}}{\text{متوسط مخزون البضاعة}}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة المنتجات التامة المباعة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}$$

$$\text{معدل دوران المواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء المواد الأولية المستعملة}}{\text{متوسط مخزون المواد الأولية}}$$

يتم حساب متوسط أي مخزون من المخزونات كما يلي:

$$\text{متوسط مخزون المنتجات التامة} = (\text{مخزون بداية مدة المنتجات التامة} + \text{مخزون نهاية المدة المنتجات التامة}) \div 2$$

$$\text{متوسط مخزون البضاعة} = (\text{مخزون بداية مدة البضاعة} + \text{مخزون نهاية مدة البضاعة}) \div 2$$

$$\text{متوسط مخزون المواد الأولية} = (\text{مخزون بداية مدة المواد الأولية} + \text{مخزون نهاية مدة المواد الأولية}) \div 2$$

للحصول على مدة التصريف للمنتجات أو البضائع أو المواد الأولية نقوم بقسمة 360 يوم على معدل دوران المخزون المعنى بالحساب كما يلي:

$$\text{مدة تصريف المنتجات التامة} = 360 \div \text{معدل دوران المنتجات التامة}$$

$$\text{مدة تصريف البضاعة} = 360 \div \text{معدل دوران البضاعة}$$

$$\text{مدة تصريف الموارد الأولية} = 360 \div \text{معدل دوران المواد الأولية}$$

تعتبر مدة التصريف عن المدة الزمنية التي تستغرقها المنتجات أو البضائع ابتداء من تاريخ دخولها للمخازن إلى تاريخ تصريفها للبيع أو لعملية الإنتاج إذا كانت مواد أولية، وكلما كانت المدة قصيرة كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة وتفاقت إشكالية السيولة العاطلة أو ندرة السيولة.¹

¹ كريم قوبية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3- معدل دوران الزبائن (معدل دوران الذمم المدينة): يقيس هذا المعدل دوران المدنين وعادة ما تتنشا الذمم المدينة نتيجة تعامل المؤسسة مع الغير، أي عندما تتبع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالبا ما تضع هذه المؤسسات سياسة سداد لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هذه السياسة رشيدة في تسيير هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة، باعتبار أن تعثر المدنين عن تسديد ديونهم سيؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة سلبا.

لذا فان قياس معدل دوران المدنين سيبرر مدى كفاءة الإدارة المالية والإدارة التسويقية أداء مهامها بشكل جيد.

يتم حساب معدل دوران الزبائن كما يلي:¹

$$\text{معدل دوران الزبائن (المرة)} = \frac{\text{صافي المبيعات الاجلة السنوية}}{\text{متوسط رصيد الزبائن} + \text{اوراق القبض}}$$

$$\text{متوسط رصيد الزبائن} = \frac{(\text{الزبائن اول مدة} + \text{الزبائن اخر مدة})}{2}$$

$$\text{مدة دوران الزبائن (ايام)} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل الدوران}}$$

4- معدل دوران الموردين (معدل دوران الذمم الدائنة): تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

ويسمح حساب هذا المؤشر بتحديد المدة الوسطية الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون.

ويحسب بالعلاقتين التاليتين:

- المؤسسات التجارية:

$$\text{مدة دوران الموردين} = 360 \times \left(\frac{\text{مجموع قيمة الموردين} + \text{اوراق الدفع}}{\text{مشتريات البضاعة}} \right)$$

¹ اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص55.

المؤسسات الصناعية:¹

$$\text{مدة دوران الموردين} = \left(\frac{\text{مجموع قيمة الموردين} + \text{اوراق الدفع}}{\text{مشتريات الامواد الاولية}} \right) \times 360$$

ويمكن تلخيص نسب النشاط في الجدول التالي:

الجدول 09: ملخص نسب النشاط.

النسب	معدل دوران الأصول	معدل الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول المتداولة	معدل المخزون	معدل دوران الزبائن	معدل دوران الموردين
الصيغة الرياضية	$\frac{\text{المبيعات (رقم الاعمال)}}{\text{مجموع الاصول}}$	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول المتداولة}}$	متوسط المخزون ÷ المشتريات السنوية أو تكلفة الإنتاج السنوية × 360	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة}}{\text{المبيعات}} \times 360$	$\frac{\text{الموردين والحسابات المماثلة}}{\text{المشتريات}} \times 360$
التفسير	تقيس هذه النسبة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم لأعمال السنوي	تقيس هذه النسبة مساهمة الأصول الثابتة للمؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي	تقيس هذه النسبة مساهمة الأصول المتداولة للمؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي	تظهر هذه النسبة سرعة الحركة كلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا على كفاءة المؤسسة وتدل على مدى تحكمها في تسيير مخزوناتها	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم اتجاهها، لا تتجاوز عادة 90يوما و يجب أن تكون اقل من مدة الموردين	تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تمكن من تسديد ديونها، ويجب أن تكون اكبر من مهلة تحصيل الزبائن

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني : نسب الهيكل ونسب المرد ودية.

تعتبر نسبة الهيكل مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها، أما نسب المرد ودية فتساعدنا على الحكم على مدى فعالية التسيير بالمؤسسة.

¹ خميسي شيجة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 ص 88.

أولاً: نسب الهيكلية (المديونية).

هي النسب التي تقيس درجة المديونية للمؤسسة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة، وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة وتعبّر عن قابليتها على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل.¹

يمكن استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلية تتمثل في:

1- نسبة هيكلية الأصول: إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص ما يلي:

- **نسبة الأصول الثابتة:** تعكس هذه النسبة أساساً وزن الأصول الثابتة مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة وتوضح مدى اعتماد المؤسسة على الاستثمارات الثابتة في نشاطها وذلك كلما كانت هذه النسبة مرتفعة.
- تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = (\text{إجمالي الأصول الثابتة} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

تأخذ هذه النسبة أقصى مقدار لها في المؤسسة الصناعية الثقيلة وكذا المؤسسات الزراعية وهذا نظراً لطبيعة نشاط هذه المؤسسات.

- **نسبة الأصول المتداولة:** تمكننا هذه النسبة من معرفة حجم الأصول المتداولة والمستعملة خلال دورة الاستغلال ووزنها مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة.
- وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = (\text{إجمالي الأصول المتداولة} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

- **نسبة قيم الاستغلال (المخزونات):** تعكس هذه النسبة القيود التقنية والاقتصادية المتعلقة بنشاط المؤسسة.

¹ عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة السادسة، عمان، الأردن 2017 ص 103.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قيم الاستغلال (المخزونات)} = (\text{اجمالي قيم الاستغلال} \div \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

تختلف هذه النسبة حسب نشاط المؤسسة، فتكون عالية جدا في المؤسسات الصناعية والتجارية مقارنة بالمؤسسات الخدمية والمالية (البنوك، شركات التأمين ...).

- **نسبة القيم القابلة للتحقيق:** تقيس هذه النسبة حجم ووزن القيم الممكن تحويلها إلى نقود في اقصر وقت مقارنة بحجم الأصول الإجمالية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القيمة القابلة للتحقيق} = (\text{اجمالي القيم القابلة للتحقيق} \div \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

- **نسبة القيم الجاهزة:** تسمح لنا هذه بمعرفة وزن القيم الجاهزة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القيمة الجاهزة} = (\text{اجمالي القيم الجاهزة} \div \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

إن هذه النسبة تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة، كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى والهيكله المثلى.¹

2- **نسبة هيكله الخصوم:** تمثل هذه النسبة المصادر التي استعملتها المؤسسة من اجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **نسبة الأموال الخاصة:** تسمح لنا هذه النسبة بمعرفة نسبة الأموال الخاصة مقارنة بحجم الخصوم. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاموال الخاصة} = (\text{اجمالي الاموال الخاصة} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

¹ محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة - سوق المال - التحليل الأفقي - التحليل الفني - ادوات التحليل المالي - مؤشرات اداء السوق - اتجاهات الاسعار - محفظة الاستثمار، دار التعليم الجامعي، 2011، صص 218-219.

- نسبة الديون طويلة الأجل:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = (\text{اجمالي الديون طويلة الأجل} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

- نسبة الديون قصيرة الأجل:

وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل} = (\text{اجمالي الديون قصيرة الأجل} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

3- نسبة التمويل: تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضح التمويل،

أي التي تستخدمها المؤسسة، وينقسم إلى:

- **نسبة التمويل الدائم:** تعتبر هذه النسبة أكثر استعمالاً، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة

للأصول الثابتة من جهة ومدى اعتماد المؤسسة في تمويلها لأصولها الثابتة على الأموال الدائمة كما

تبين هذه النسبة، نسبة رأس المال العامل من الأصول الثابتة المتوفرة لدى المؤسسة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت هذه النسبة:

❖ **أكبر من الواحد 1:** هذا يعني أن المؤسسة قد مولت كل استثماراتها الطويلة الأجل عن طريق الأموال

الدائمة أي رأس المال العامل موجب (وجود توازن).

❖ **مساوية الواحد 1:** هذا يعني أن الأصول الثابتة هي مساوية للأموال الدائمة، أي أن رأس المال

العامل معدوم (التوازن الأدنى) ويجب دراسة احتياج رأس المال العامل.

❖ **أقل من الواحد 1:** هذا يعني أن المؤسسة استعملت ديون قصيرة الأجل في تمويل استثماراتها، وهو

يشكل خطر على المؤسسة.

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 219-222.

- نسبة الاستقلالية المالية: توضح هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة مالياً، ونسبة اعتمادها على الأموال الخارجية.
تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

- نسبة التمويل الذاتي (الخاص): تبين هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لاستثماراتها الثابتة بأموالها الخاصة، فإذا كانت النسبة مساوية للواحد فإن ذلك يدل على أن رأس المال الخاص معدوم.
وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة الدائمة}}$$

ويمكن تلخيص نسب الهيكلية (المديونية) في الجدول التالي:

الجدول 10: ملخص نسب الهيكلية (المديونية).

النسب	الصيغة الرياضية	التفسير
هيكلية الأصول	هيكلية الأصول الثابتة	(إجمالي الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول) × 100 توضح مدى اعتماد المؤسسة على الاستثمارات الثابتة وتعكس وزن الأصول الثابتة مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة
	هيكلية الأصول المتداولة	(إجمالي الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول) × 100 تقيس حجم الأصول المتداولة خلال دورة الاستغلال ووزنها مقارنة بالأصول الإجمالية للمؤسسة
	قيم الاستغلال (المخزونات)	(إجمالي قيم الاستغلال ÷ مجموع الأصول) × 100 تعكس القيود التقنية والاقتصادية المتعلقة بنشاط المؤسسة، وتختلف حسب كل نشاط المؤسسة
	القيم القابلة للتحقيق	(إجمالي القيم القابلة للتحقيق ÷ مجموع الأصول) × 100 تقيس حجم ووزن القيم الممكن تحويلها إلى نقود في أقصر وقت مقارنة بحجم

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره ص-ص 222-229.

الأصول الإجمالية			
القيم الجاهزة	(إجمالي القيم الجاهزة ÷ مجموع الأصول) × 100	تسمح لنا بمعرفة وزن القيم الجاهزة، وتقدير درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة	
الأموال الخاصة	(إجمالي الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم) × 100	تقيس حصة الأموال الخاصة في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة	هيكل الخصوم
الديون طويلة الأجل	(إجمالي الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الخصوم) × 100	واحتياجاتها في رأس المال العامل، حيث يعكس هامش المديونية	
الديون قصيرة الأجل	(إجمالي الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم) × 100	للمؤسسة، ويجب أن تكون بالنسبة للدائنين 0,4 ديون و 0,6 أموال خاصة أما بالنسبة للمساهمين فيجب أن نفضل نسب مديونية مرتفعة	
التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	تقيس حصة الأموال الدائمة في التمويل الدائم للمؤسسة، ويجب أن يكون أكبر من 0,5	نسبة التمويل
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ الأموال الدائمة	تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة، وتتراوح ما بين حد أدنى 0,2 و حد أقصى 0,6	
التمويل الذاتي (الخاص)	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة الدائمة	تقيس مدى تمويل المؤسسة لاستثماراتها الثابتة بأموالها الخاصة	

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانياً: نسبة المردودية (الربحية).

تمثل الأرباح الهدف الأول والأخير لإدارة المؤسسة والمساهمين، فهي تختزل نشاط المؤسسة والغاية من وجودها في السوق، وبدونها لا يمكن للمؤسسة الاستمرارية والنمو. تعكس ربحية المؤسسة العلاقة بين الأرباح المحققة والاستثمارات المادية والمالية أي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة.

تستخدم نسب الربحية عموماً في تقييم:

➤ مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالموارد التي ساهمت في تحقيقها.

➤ تقييم نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يرتبط بالسيولة والمديونية والاستثمار... الخ.

➤ قياس كفاءة إدارة المؤسسة في توظيف واستغلال الموارد المتاحة لتوليد الأرباح وزيادتها.¹

1- المردودية المالية RCP: تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والمحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. وتحسب بالعلاقة:

$$\text{المردودية المالية Rcp} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2- المردودية الاقتصادية Re: تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع متوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3- الرافعة المالية: يهدف المحلل المالي من خلال حساب اثر الرافعة المالية إلى دراسة اثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات اثر ايجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات اثر سلبي.

¹ اللطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص-ص 59-60.

تحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{المردودية المالية}}{\text{المردودية الاقتصادية}}$$

ويمكن تلخيص نسب المردودية (الربحية) في الجدول التالي:

الجدول 11: ملخص نسب المردودية (الربحية).

النسب	المردودية المالية	المردودية الاقتصادية	الرافعة المالية
الصيغة الرياضية	نتيجة الدورة الصافية ÷ الأموال الخاصة	نتيجة الدورة الصافية ÷ مجموع الأصول	المردودية المالية ÷ المردودية الاقتصادية
التفسير	تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقابل كل وحدة نقدية من أموال الخاصة المستعملة	هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر	تهدف لدراسة اثر الاستدانة على المردودية الأموال الخاصة

المرجع: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث : دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية.

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله.

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ القرار.

تعرف النسب المالية بأنها محاولة إيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصتين، إما بقائمة وهي ترد الآلات المعينة بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة) واما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

ويقدم العدد الكبير لهذا النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين، كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات و لو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل

¹ اليباس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 281- 290.

مجموعة من النسب لان النسب المالية تعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

- نسبة السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.
- نسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.
- نسبة النشاط تساعد قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.¹

ثانيا: استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار.

- استخدامات النسب المالية في التخطيط المالي:
- بحيث يمكن للمؤسسة باتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة داخل القطاع الصناعي.
- استخدام القرارات المالية في قرار الإنفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري و ترتبط التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تطلب زيادة بنود نقدية، الذمم نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد، إلا انه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات نظر لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات.

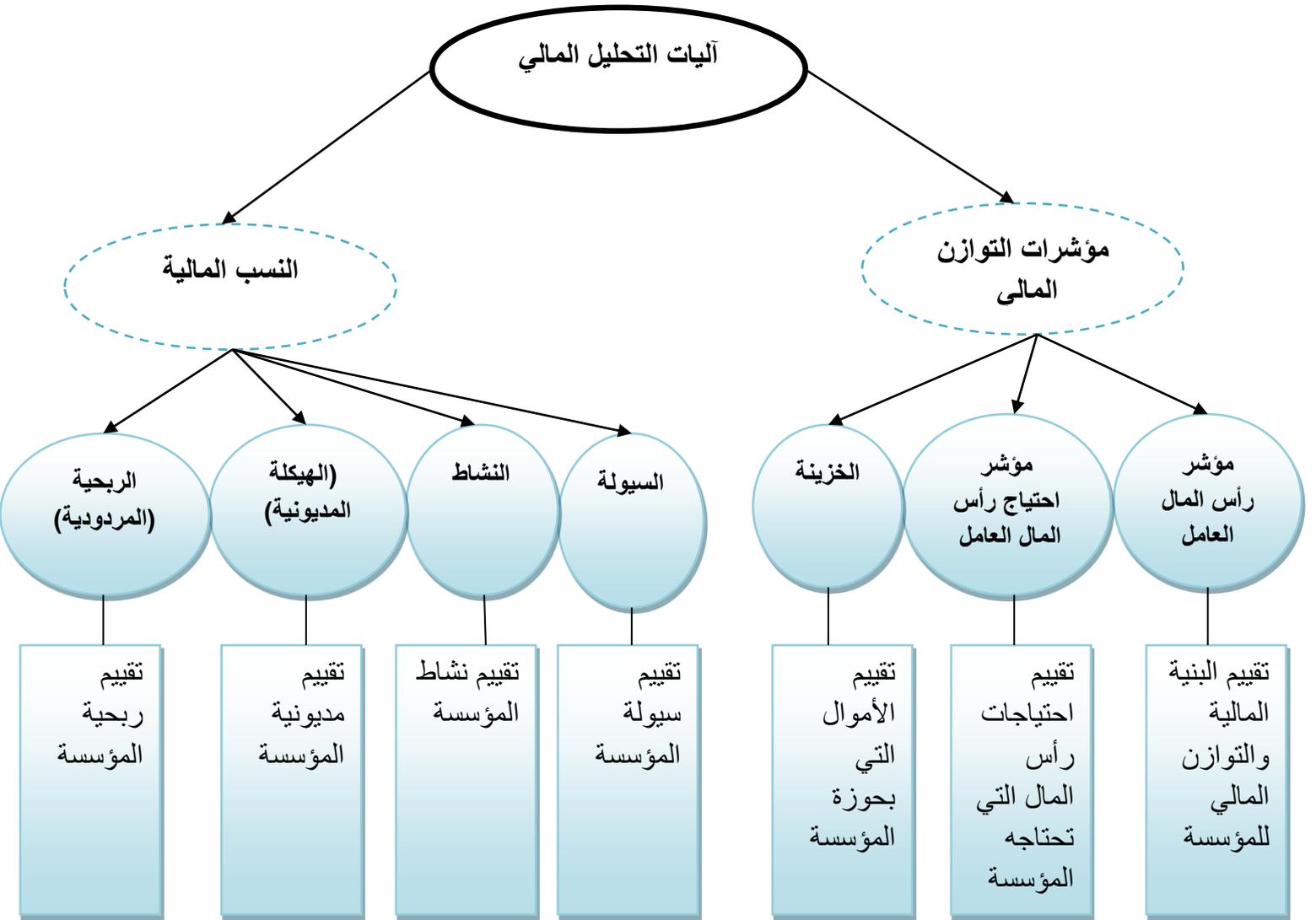
فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات المالية فانه من المقبول استخدام النسب المالية للمؤسسة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض والمخزون أي تساعدها على اتخاذ القرار.²

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص21.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012 ص 16.

ويمكن تلخيص آليات التحليل المالي في الشكل التالي:

الشكل 05: ملخص لآليات التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

خلاصة:

إن دراسة التوازن المالي يهدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات العسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش الأمان والمتمثل في رأس المال العامل والذي يوجه بدوره لتغطية احتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدوره استغلال المؤسسة، والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة للتوازن المالي للمؤسسة ويتم الانطلاق منها من أجل معالجة اختلال التوازن المالي في المؤسسة. ويمكن أن يستعين المسير المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة وتعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استعمالها، إلا أنها ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا هي نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية ونسب التوازن الهيكلي.

إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار، حيث انه يعتبر منبع للمعلومات بحيث أن كل آلية للتحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب ومؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة، النشاط، الربحية وغيرها.



الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز راس جنات يوم مرداس

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث تعتبر فعالية التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية ترجمة الشكل العام لوضعية المؤسسة، مما يعطي قدرتها في اتخاذ القرارات المالية، وذلك عن طريق آليات التحليل المالي المستعملة منها النسب المالية والتوازنات المالية، ولهذا سنقوم في هذا الفصل بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي بدراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز رأس جنات- بومرداس، من خلال بعض المؤشرات المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة، وذلك لما تتميز به من مكانة على المستوى الاقتصادي في الولاية وكذلك من مجموعة التغيرات المستمرة التي تحدث لها من العديد من الجوانب .

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة سونلغاز.
- المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات -بومرداس لاتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة سونلغاز.

تعتبر مؤسسة سونلغاز المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتزويد الكهرباء والغاز وهي من أقدم المؤسسات القاعدية التي عرفتها الجزائر، حيث تحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الكبير الذي تلعبه من اجل النهوض وتطوير ودعم قطاع الطاقة باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، فالمؤسسة تقوم بنشاط الإنتاج والنقل والتوزيع والتصدير والاستيراد للطاقة الكهربائية كما تعمل على توصيل الغاز عن طريق شبكة القنوات إلى جميع أنحاء الوطن.

وللتعرف عليها أكثر سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريفها وإلى مهامها وأهدافها وإلى الهيكل التنظيمي الخاص بها.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة سونلغاز.

سنتطرق أولا إلى نشأة ومراحل تطور مؤسسة سونلغاز ثم سنتعرف على مديرية الإنتاج للكهرباء رأس جنات - بومرداس.

أولا : نشأة ومراحل تطور مؤسسة سونلغاز.

لقد بدأت الإضاءة في الجزائر منذ 1929 والتي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1927 و 1929 مجموعة قدره 6000 كلم وهذا الخط بين المتوسط والعالي والمنخفض، ولهذا اعتبرت سونلغاز عاملا تاريخيا في مجال تمويل الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، وتمثل مهامها في الإنتاج والنقل والتوزيع عبر قنوات، وقوانينها الجديدة أيضا أعطت لها إمكانية توسيع نشاطها نحو مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة مقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج، وقد مرت سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيما يلي:

➤ **في سنة 1947م** تم إنشاء كهرباء وغاز الجزائر **EGA** رقم 741002 في 05/06/1947 وهي مكلفة بإنتاج الغاز والكهرباء، مع ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية والأمن بأقل تكاليف، وعند الاستقلال عرفت المؤسسة تطورات كبيرة حيث تبنت السلطات الجزائرية جهود تكوينية للموارد البشرية الجزائرية التي تضمن تسيير هذه المؤسسة.

➤ **في سنة 1969م** إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بمرسوم رقم 59/69 الصادر من الجريدة الرسمية في أول أوت 1969، تحول اسم **EGA** إلى **سونلغاز** التي أصبحت مؤسسة وطنية للكهرباء

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

والغاز، وفي هذا الوقت كانت المؤسسة من الحجم الكبير أين تجاوز عدد عمالها 60.000 موظف وقد حدد المرسوم مهمة رئيسية لما تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد.

➤ في سنة 1973م وبناءا على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة قامت بإعادة تشكيل البنية التحتية لقواعدها ومركباتها لتفجز الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 624 ميغاواط على 1200 ميغاواط، بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة ووهران، بالإضافة إلى المولدات الغازية المتواجدة في الجزائر، ارزيو، حاسي مسعود، تقرت، مستعملة بذلك خطوطا لنقل ما يزيد طولها 850 كلم للضغط المتوسط والمنخفض.

➤ في سنة 1978م طورت المؤسسة خدماتها لتحقيق أهداف المخطط الوطني المتعلق بإعادة تهيئة الكهرباء بغية تلبية حوالي 1.200.000 مشترك واستحدثت خطوطا جديدة لتغطية الطلب المتزايد.

➤ في سنة 1983م وضمن إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية تفرعت سونلغاز إلى ستة فروع رئيسية:

- أشغال الكهرباء (KAHRIF).
- تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية (KAHRAKIB).
- انجاز قنوات نقل و توزيع الغاز (KANAGHAZ).
- أعمال الهندسة المدنية (INERGA).
- التركيب الصناعي (ETTERKIB).
- صناعة عدادات الكهرباء وآلات القياس والرقابة (AMC).

➤ وفي سنة 1991م تم تحويل " سونلغاز " إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 / 475.

➤ وفي سنة 2004م تم تحويل مديريات الإنتاج ونقل الكهرباء والغاز إلى ثلاث فروع على شكل مؤسسات ذات أسهم:

- Sonelgaz Production Electric:SPE (سونلغاز لإنتاج الكهرباء).
- Gestionnaire du Réseau Transport Electricité:GRTE (مسير شبكة نقل الكهرباء).
- Gestionnaire du Réseau Transport Gaz :GRTG (مسير شبكة نقل الغاز).

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

ثانيا: تعريف مؤسسة سونلغاز (المؤسسة الأم).

هي المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز LA Société de la Distribution 'électricité et du gaz المعروفة ب سونلغاز Sonelgaz، وهي مؤسسة عمومية ذات أسهم، وذات طابع صناعي تجاري، انشأت في 1969 كمؤسسة عمومية مكلفة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز عبر القنوات بالجزائر، عرفت المؤسسة منذ نشأتها عدة تطورات مست هيكلها التنظيمي بهدف تحسين طريقة التسيير لتكون في مستوى التطور والتقدم الاقتصادي على المستويين الوطني والعالمي.

إذ في سنة 1991 عدلت سونلغاز طبيعتها القانونية بتحويلها إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) تصبح مؤسسة ذات أسهم (SPA) برأس مال 15 مليار دينار سنة 2002، وفي سنة 2009 أصبحت مؤسسة ذات أسهم بقرار رسمي من طرف الدولة، وأصبح اسمها مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، كما تم هيكلة هذه المؤسسة كمجمع يحتوي على العديد من الفروع حسب طبيعة النشاط الذي يقوم به كل فرع.

ثالثا: تعريف مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس.

مديرية إنتاج الكهرباء لرأس جنات هي مديرية فرعية للمديرية العامة لمؤسسة إنتاج الكهرباء والغاز للوسط، لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في نطاق ومجال اصغر وبصلاحيات اقل وحسب الشروط الموكلة إليها، والمتمثلة في أعمال إنتاج الطاقة، واستغلال الشبكات وتسييرها طبقا لبرامج وخطط مستقبلية على مختلف المستويات.

تقع مديرية إنتاج الكهرباء في بلدية رأس جنات ولاية بومرداس، ويبلغ رأسمالها 35.000.000.000 دج

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس ومهامها وطموحاتها.

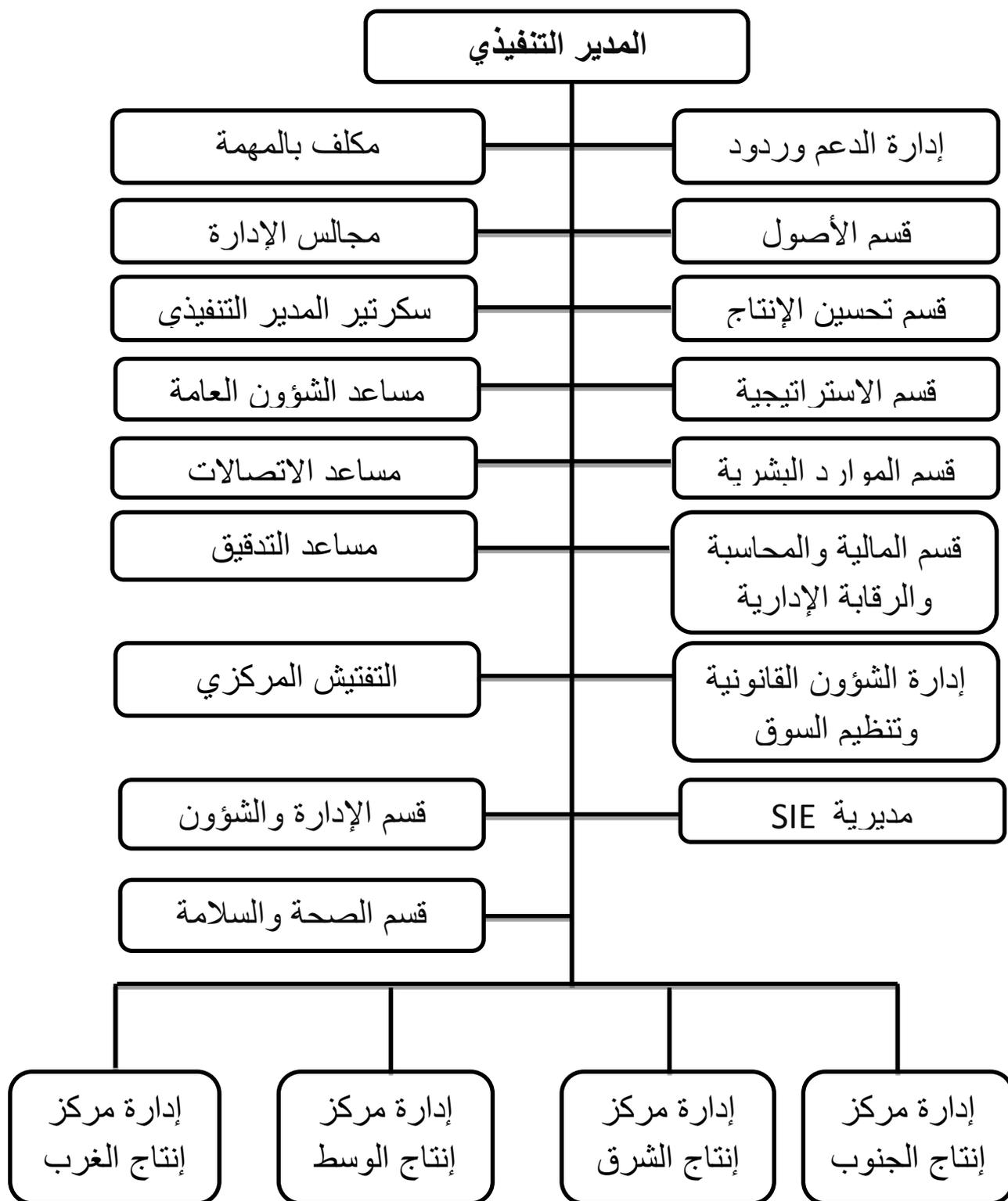
أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة والهيئة المستقبلية.

• الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الهيكل التنظيمي عبارة عن إطار يتم فيه تحديد جميع الإطارات والأقسام الداخلية المختلفة للمؤسسة، فهو يعكس خطوط السلطة وطبيعة الاتصالات الموجودة في المؤسسة، فهو وسيلة لخدمة أهداف المؤسسة، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة إنتاج الكهرباء رأس جنات - بومرداس.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

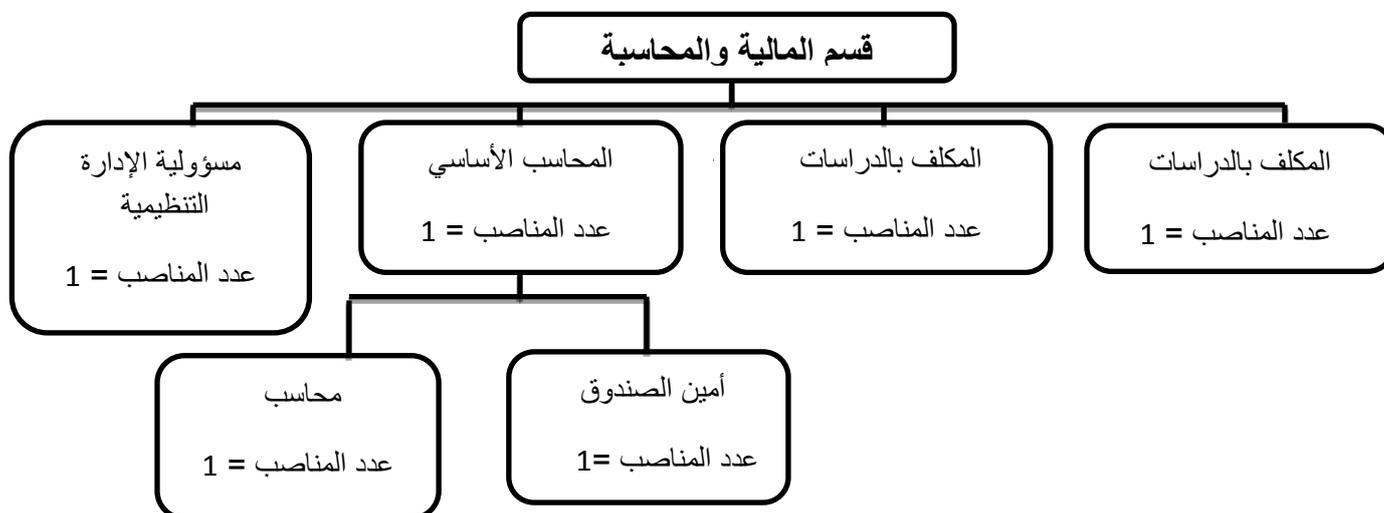
الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس.



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

- الهيئة المستقبلية للمؤسسة: القسم المستقبل هو قسم المالية والمحاسبة للوحدة الإقليمية رأس جنات - بومرداس والذي يتكون من المكاتب الممثلة في الشكل الموالي.
- الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة.



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: مهامها.

من خلال التطورات التي عرفتتها مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف والمهام ومن خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 في ديسمبر 1995، وفي إطار الأهداف المسطرة والخدمات العمومية تقوم المؤسسة ب:

- تركيب وتصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.
- ضمان التمويل اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة.
- توفير المنشآت الضرورية (تجهيزات الهياكل بنائية) لضمان سير مهمتها.
- التحديد والتعريف بالكيفيات والإمكانات المتعلقة بالتطبيق (تجهيزات والتراكيب الكهربائية الغازية)، وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب.
- ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.
- تساهم في السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداة المقدمة للعملاء.
- تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبتها.
- ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء والإصلاح واستغلال الموارد.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

- ضمان التسيير الحسن للموارد التي لها علاقة مع نشاط العمل والتوزيع.
- ضمان تمثيل مؤسسة سونلغاز على المستوى المحلي على أحسن تمثيل، وعموماً فإن مؤسسة سونلغاز تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة، وهو عامل ضروري للاقتصاد العام وبصفة خاصة للدراسات والرقابة وتحقيق ميزة استراتيجية في التطوير الاقتصادي والصناعي للوطن.

ثالثاً: طموحاتها.

لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتحسين خدمة العملاء، تخطط مؤسسة سونلغاز لتطوير أعمال إنتاج الكهرباء والغاز ونقلها وتوزيعها خلال سنتي 2018 و2028، يتم عرض خطط التطوير كالتالي:

- توليد الكهرباء، حيث بلغ الإنتاجية الوطنية الإضافية المخططة 187492028 ميغاواط.
- نقل الكهرباء، يبلغ الطول الإجمالي لشبكة نقل الكهرباء التي يتم بناءها 29682 كم.
- نقل الغاز، بحلول عام 2028 تتوقع استثمار في مبلغ قدره 353 مليار دينار لبناء 9000 كم من خطوط الأنابيب الجديدة.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمارات في مؤسسة سونلغاز وأهدافها والتزاماتها.

أولاً: أنواع الاستثمارات في مؤسسة سونلغاز.

تختلف استثمارات المؤسسة نذكر منها ما يلي:

➤ حسب طبيعتها:

- استثمارات في الطاقة الكهربائية: تتمثل في جميع المنشآت والشبكات الكهربائية (الهوائية والأرضية، محولات)، والتي تهدف المؤسسة من خلالها إلى إيصال الطاقة إلى الزبائن.
- استثمارات في الغاز الطبيعي: تتمثل في جميع المنشآت والشبكات الغازية (مراكز الضغط، الشبكات الفولاذية).

➤ حسب طرق تمويلها:

- استثمارات بمساهمة الزبائن: هي استثمارات تهدف إلى ربط زبائن جدد بالطاقة الكهربائية أو الغازية، يساهم خلالها الزبائن بجزء من التكلفة، هذا الربط (الاستثمار) يختلف حسب نوعية الاستثمار وتساهم مؤسسة الكهرباء والغاز بالجزء الباقي وهو الذي يعطيها الحق باستهلاك هذا الاستثمار.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

- استثمارات على عاتق المؤسسة 100%: تتمثل في الإنشاءات التي تهدف من خلالها المؤسسة إلى تغيير أو تدعيم المؤسسات الموجودة بأخرى جديدة لمسايرة التطور السكاني، أو التكنولوجي ويكون التمويل بالأموال الخاصة أو بقروض بنكية.

ثانيا: أهداف مؤسسة سونلغاز.

تهدف المؤسسة إلى تحقيق ما يلي:

- إنتاج الكهرباء وتوزيعها سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل الغاز لتلبية حاجة السوق الوطنية.
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
- دراسة كل نشاط ومصدر للطاقة وترقيته وتنميته.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية، وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه منفعة سونلغاز، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف المؤسسة لاسيما البحث عن المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها.
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع مؤسسات جزائرية أو أجنبية.
- إنشاء فروع واخذ مساهمات وحياسة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل مؤسسة موجودة أو يتم إنشاءها في الجزائر أو في الخارج.

ثالثا: التزامات مؤسسة سونلغاز.

بالنظر لاحتكار المؤسسة لهذا النشاط وجب عليها الالتزام بما يلي:

- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمان لكل طلبات التغذية بالكهرباء والغاز.
- ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية والمنشآت الكهربائية والغازية خصوصا برامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
- تطبيق شروط معروفة بصرامة المساواة في معالجة كل ما يخص الزبون خاصة:
 - التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم.
 - دفتر يتضمن البنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز رأس جنات- بومرداس لاتخاذ القرارات المالية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض ميزانيات وجدول حسابات النتائج لكل من السنوات (2019-2020 -2021)، بهدف الوصول إلى أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في مؤسسة سونلغاز رأس جنات- بومرداس وذلك من خلال إبراز كل مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المساعدة في ذلك.

المطلب الأول: عرض وتحليل ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج.

تعتبر الميزانية المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها تتمكن الإدارة من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة.

1- عرض وتحليل الميزانية المالية 2019، 2020، 2021.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

أولاً: جانب الأصول:

جدول رقم 12: جانب الأصول للسنوات 2019 - 2020 - 2021.

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	1322268288704.66	1344104867532.71	1328896981790.69
1- القيم الثابتة	1321117298124.48	1342941124107.11	1325578080283.96
التثبيات المعنوية	11859916148.72	5225647009.67	4867597202.83
الأراضي	404482835.74	330389350.34	330389350.34
عمليات تهيئة الأراضي	7369201811.94	8473767697.66	8757258599.73
البناءات	69842488934.35	80772982991.05	93742449334.07
معدات وأدوات صناعية	657735813730.84	697476917180.67	758585206638.45
التثبيات العينية الأخرى	11859916148.72	5225647009.67	4867597202.83
التثبيات الجاري انجازها	573900847660.08	550648070386.41	458283713442.58
الأصول المالية	0	77899545.45	77860545.45
2- القيم الثابتة الأخرى	1150990580.18	1163743425.60	3318901506.73
حقوق الاستثمار	729000.00	729000.00	850000.00
حقوق عقود الإيجار التمويلية	68981884.64	77170545.45	77010545.45
الضرائب المؤجلة على الأصول	1081279695.54	1085843880.15	3241040961.28
الأصول المتداولة	356573700129.86	489198493592.84	648188617362.63
1- قيم الاستغلال	2752485072.07	2988104230.80	39235395546.55
المخزونات	2752485072.07	2988104230.80	39235395546.55
2- قيم قابلة للتحقيق	343624278127.58	472350043330.60	602751637580.11
الزبائن	8333209434.75	8856490449.28	9613433069.00
الضرائب	2833086327.48	2114387076.53	2399046068.74
الحسابات الدائنة الأخرى	332457982365.35	461379165804.79	590739158442.37
3- القيم الجاهزة	10196936930.21	13860346031.44	6201584235.97
المتاحات	10196936930.21	13860346031.44	6201584235.97
مجموع الأصول	1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

ثانيا: جانب الخصوم.

جدول رقم 13: جانب الخصوم لسنوات 2019 - 2020 - 2021.

2021	2020	2019	الخصوم
519872424538.87	503058209735.90	507495687432.57	الموال الدائمة
479181821384.27	490798813808.59	495310410855.36	الأموال الخاصة
3500000000000	3500000000000	350000000000	رأس المال
410295598432.53	410295598432.53	410295598432.53	حقوق الملكية الأخرى
37819392036.49	42330989083.26	45001289617.41	الاحتياطات
7683823339.57	7683823339.57	7683823339.57	فارق إعادة التقييم
5653699836.33	(88833859.52)	(1416292083.02)	الترحيل من جديد
729307739.35	(4422763187.25)	(1254008451.13)	النتيجة
22690603154.60	12259395927.31	12185276577.21	ديون طويلة الأجل
15410016094.35	4854383688.08	4727440821.40	المؤنات للأعباء
7280587060.25	7405012239.23	7457582755.81	ضرائب مؤجلة على الخصوم
0	0	25300000	الاقتراضات الديون المتماثلة
1457213174614.45	1330245151389.65	1171346301401.95	ديون قصيرة الأجل
164567336687.12	148121104564.45	145199159263.66	موردو المخزونات والخدمات
51139681.43	715067836.86	186883042.17	الضرائب
0	0	0	الديون اتجاه الشركاء
1292594698245.90	1181408970113.54	1013301023640.83	قروض أخرى
0	8874.80	12659235455.29	ديون مالية أو سلفيات مصرفية
1977085599153.32	1833303361125.55	1678841988834.52	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

2- عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2019 - 2020 - 2021.

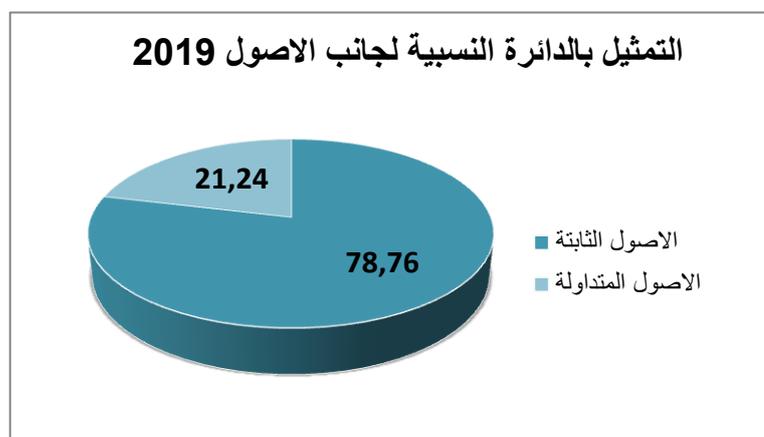
أولا : جانب الأصول.

جدول رقم 14: الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) لسنوات 2019 - 2020 - 2021.

2021		2020		2019		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الأصول
67.21	1328896981790.69	73.32	1344104867532.71	78.76	1322268288704.66	الأصول الثابتة
32.79	648188617362.63	26.68	489198493592.84	21.24	356573700129.86	الأصول المتداولة
100	1977085599153.32	100	1833303361125.55	100	1678841988834.52	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 12 و 13.

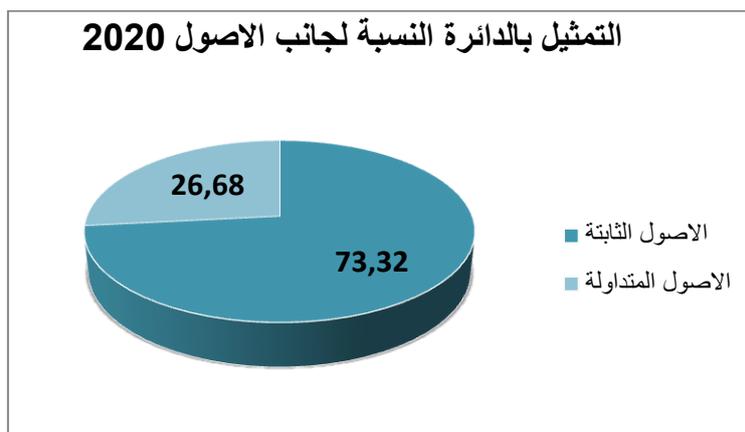
الشكل رقم 08: التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الأصول) للسنة 2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 14.

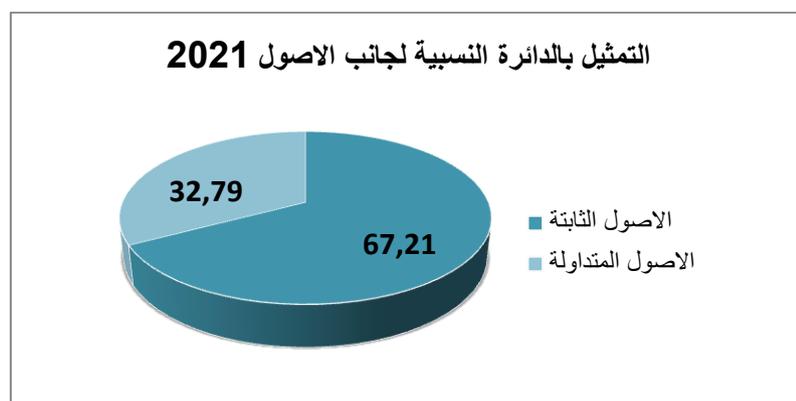
الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

الشكل رقم 9: التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الأصول) للسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 15.

الشكل رقم 10: التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الأصول) للسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 14.

جدول رقم 15: الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) لسنوات 2019 - 2020 - 2021.

2021		2020		2019		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الخصوم
26.29	519872424538.87	27.44	503058209735.90	30.23	5074956874432.57	الأموال الدائمة
73.71	1457213174614.45	72.56	1330245151389.64	69.77	1171346301401.95	ديون قصيرة الأجل
100	1977085599153.32	100	1833303361125.55	100	1678841988834.52	مجموع الخصوم

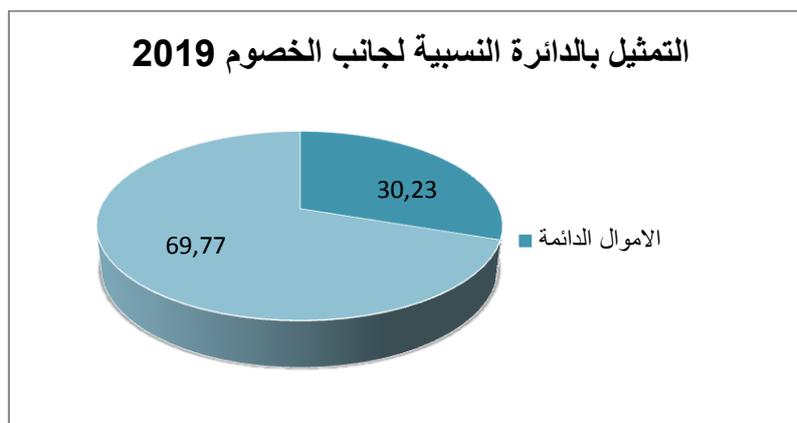
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نلاحظ من خلال تقييم أصول الميزانية ما يلي:

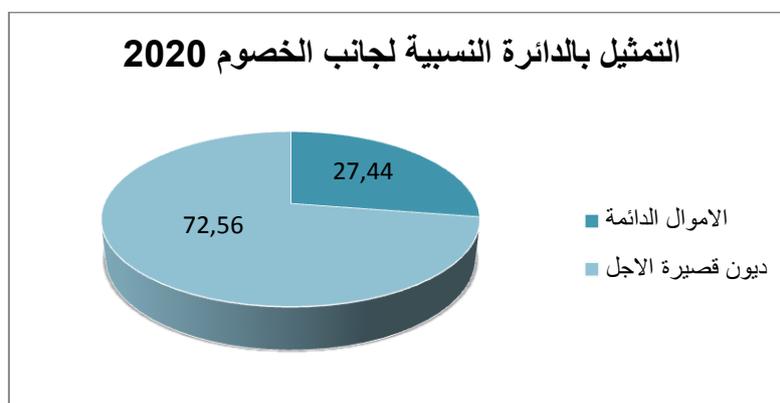
- عند مقارنة الأصول الثابتة لسنة 2019 و 2020 نلاحظ تزايد بقيمة 21836578828.05 دج، وهذا راجع إلى زيادة بعض عناصر الميزانية، والتي تتمثل في معدات وأدوات صناعية وتثبيات معنوية وبناءات إذ نجد أن المؤسسة قامت بحيازة معدات وآلات ووسائل نقل من أجل عملياتها الإنتاجية، وفي سنة 2021 انخفضت بقيمة 15207885742.02 دج، وهذا راجع إلى انخفاض بعض عناصر الميزانية إذ نجد أن المؤسسة خفضت في التثبيات المعنوية والعينية وتراجعت بنسبة كبيرة في التثبيات الجاري إنجازها، وهذا ما أدى إلى انخفاض في الأصول الثابتة .
- أما بالنسبة للأصول المتداولة نلاحظ ارتفاع من سنة 2019 إلى سنة 2020 بقيمة 132624793462.98 دج، وارتفاع من سنة 2020 إلى سنة 2021 بقيمة 158990123769.79 دج، وهذا راجع إلى الزيادة في نسبة الزبائن وهذا يدل على توسع المؤسسة في خدماتها وزيادة القيم الجاهزة، مما يعبر على أن المؤسسة لديها فائض في السيولة وبدوره يؤدي إلى زيادة في المبيعات، وزيادة في قيم الاستغلال (زيادة في المخزونات) مما يدل على أن المؤسسة تنتهج سياسة تمكنها من تخزين الموارد واللوازم.
- كما هو معلوم فإن خصوم المؤسسة هي عبارة عن مصادر التمويل التي اعتمدها المؤسسة لتمويل أصولها ويوجد نوعين، منها الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل، فخلال الفترة (2019- 2020- 2021) تغيرت قيمة هذه العناصر بالشكل التالي:
- الأموال الدائمة انخفضت بقيمة 4437477696.67 دج، في الفترة (2019- 2020) وهذا راجع في انخفاض في الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة، وفي سنة 2021 ارتفعت بقيمة 16814214802.97 دج، وهذا راجع في زيادة الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.
- أما في ديون قصيرة الأجل فنلاحظ ارتفاع من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2019-2020 ارتفعت بقيمة 158898852987.70 دج، وفي سنة 2021 ارتفعت بقيمة 126968020224.80 دج، وهذا راجع إلى ارتفاع الموردين والحسابات الملحقة والضرائب.

الشكل رقم 11: التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الخصوم) للسنة 2019



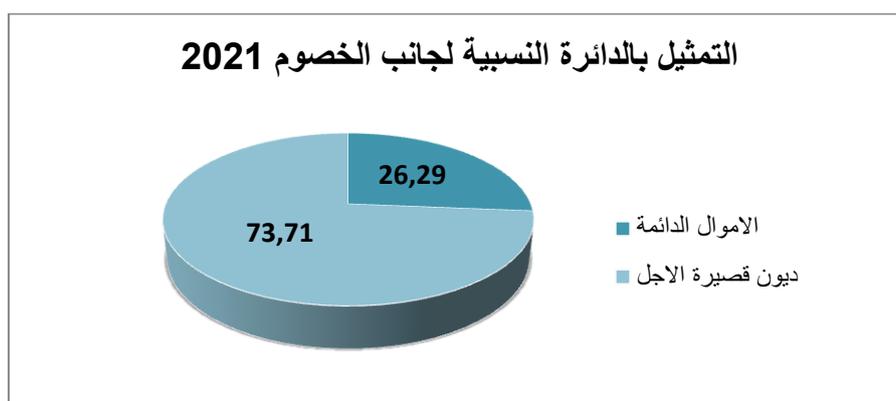
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 15

الشكل رقم 12: التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الخصوم) للسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 16

الشكل رقم 13: التمثيل بالدائرة النسبية لنسب الميزانية المختصرة (جانب الخصوم) للسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 15.

3- جدول حسابات النتائج: هو جدول يعكس كل من الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط مؤسسة ما في

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

دورة مالية ما، لذلك سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس لسنة 2019 - 2020 - 2021.

جدول رقم 16: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2019 - 2020 - 2021.

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال	9596161472.99	97692681961.80	1215688241188.81
تغير المخزونات المصنعة	0	0	0
إنتاج المثبت	2750008117.16	2107629483.31	3143272846.70
إعانات الاستغلال	0	0	0
1- إنتاج السنة المالية	98719169590.15	99800311445.11	124712097035.51
مشتريات مستهلكة	-13945534812.09	-13641703547.56	-15131092811.08
خدمات خارجية استهلاكات أخرى	-26835995968.54	-31837995430.46	-34374747508.75
2- استهلاكات السنة المالية	-40781530780.63	-4547969878.02	-49505840319.83
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	57937638809.52	54320612467.09	75206256715.68
أعباء المستخدمين	-9865156556.87	-10763359086.70	-49505840319.83
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-290877210.44	-322409190.38	-279692856.35
4- إجمالي فائض الاستغلال	477881605042.21	43234844190.01	62861867921.27
المنتجات العمليات الأخرى	813750077.92	871353271.99	656800903.09
الأعباء العملياتية الأخرى	-323663715.73	-299667172.96	-677900744.87
المخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة	-50516248579.60	-49582930504.85	-62863474959.57
استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات	646928056.99	1027790871.93	1017459802.47
5- النتيجة العملياتية	-1597629118.21	-4748609343.88	944752922.39
المنتجات المالية	216828914.99	24097848.82	150450236.89
الأعباء المالية	-33038761.81	-432046926.39	-66545129.35
6- النتيجة المالية	183790153.18	-407949077.57	83905107.54

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

1078658029.93	-5156558421.45	-1413838965.03	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
-3955149055.52	697498105.00	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
3605798764.94	36297129.20	159830513.90	الضرائب المؤجلة (تغيرات حول النتائج العادية)
12536807977.96	101723553437.85	100396676640.13	مجموع الأنشطة العادية
-125807500238.61	-106146316625.10	101650685091.18	مجموع أعباء الأنشطة العادية
729307739.35	-4422763187.25	-1254008451.13	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر غير العادية - المنتجات
-	-	-	العناصر غير عادية - أعباء
0	0	0	9- النتيجة غير العادية
729307739.35	-4422763187.25	-1254008451.13	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

تحليل جدول حسابات النتائج:

- إنتاج السنة المالية: عند مقارنة إنتاج السنة المالية للسنوات الثلاثة 2019 - 2020 - 2021 على التوالي نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر حيث بلغت 98719169590.15 دج في سنة 2019، لتصل إلى 99800311445.11 دج في سنة 2020، ثم ترتفع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2021 ليببلغ 124712097035.51 دج، ويعود سبب هذا إلى ارتفاع رقم الأعمال حيث ارتفع الإنتاج والخدمات من طرف المؤسسة.
- استهلاكات السنة المالية: عند مقارنة استهلاكات السنة المالية للسنوات الثلاثة نلاحظ أنها في تزايد مستمر حيث بلغت 40781530780.63 دج في سنة 2019، أما في سنة 2020 فبلغت 45479698978.02 دج، وفي سنة 2021 فبلغت 49505840319.83 دج، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع المشتريات المستهلكة وخدمات خارجية أخرى.
- القيمة المضافة للاستغلال: عند مقارنة القيمة المضافة للاستغلال للسنوات الثلاثة نلاحظ أنها في السنة 2019 بلغت 57937638809.52 دج، وانخفضت في سنة 2020 حيث بلغت

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

54320612467.09 دج، و أما في سنة 2021 فارتفعت حيث بلغت 75206256715.68 دج،

وهذا راجع لارتفاع استهلاك السنة المالية وإنتاج السنة المالية.

● **إجمالي فائض الاستغلال:** عند مقارنة إجمالي فائض الاستغلال للسنوات الثلاثة نلاحظ أنها في سنة

2019 بلغت 47781605042.21 دج، وشهدت انخفاض في سنة 2020 حيث بلغ

43234844190.01 دج، وذلك ناتج عن انخفاض في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم

والمدفوعات المماثلة حيث أن المؤسسة لم تحقق فائض إجمالي عن الاستغلال ولم تحقق فوائض

مالية، أما في سنة 2021 فارتفع إجمالي فائض الاستغلال ليلبغ 62861867921.27 دج، وهذا

راجع إلى ارتفاع القيمة المضافة للاستغلال.

● **النتيجة التشغيلية:** سجلت النتيجة التشغيلية قيمة 1597629118.21- دج في سنة 2019،

وانخفض في سنة 2020 بمبلغ 4748609343.88- دج، لانخفاض في إجمالي فائض الاستغلال

أما في سنة 2021 فشهدت ارتفاعا حيث بلغت 994752922.39 دج، وهذا راجع في زيادة

إجمالي فائض الاستغلال.

● **النتيجة المالية:** عند مقارنة النتيجة المالية للسنوات الثلاثة نلاحظ أنها بلغت في سنة 2019

183790153.18 دج، وانخفضت في سنة 2020 لتبلغ 407949077.57- دج، وفي سنة

2021 ارتفعت لتبلغ 83905107.54 دج، وهذا يعبر على أن المؤسسة لها قدرة توليد الأرباح من

عملياتها المالية.

● **النتيجة العادية قبل الضرائب:** عند مقارنتها بالسنوات الثلاثة نلاحظ أنها بلغت في سنة 2019

1413838965.03- دج، وانخفضت في سنة 2020 لتبلغ 407949077.57- دج، ويعود

سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النتيجة التشغيلية التي كانت سالبة وكذلك النتيجة المالية، وفي

سنة 2021 شهدت ارتفاع ليلبغ 1078658029.93 دج، وهذا راجع في ارتفاع النتيجة التشغيلية

والنتيجة المالية.

● **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** عند مقارنتها في السنوات الثلاثة نلاحظ أنها سالبة في السنة

2019 و 2020 حيث بلغت 1254008451.13- دج، في سنة 2019 وانخفض

4422763187- دج في سنة 2020، و يعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في النتيجة

العادية قبل الضريبة التي كانت سالبة، أما في سنة 2021 فارتفعت لتبلغ 729307739.35.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

- النتيجة الصافية للسنة المالية: عند مقارنتها في السنوات الثلاثة نلاحظ أن النتيجة سالبة في السنتين 2019 و 2020 حيث بلغت في سنة 2019، 1254008451.13- دج وفي سنة 2020 4422763187.25- دج، ويعود سببه إلى عدم استعمال كامل الطاقة الإنتاجية بسبب الصيانة، وتوقف عملية الإنتاج ومباشرة عملية الصيانة خلال السنتين أما في سنة 2021 فحققت نتيجة موجبة قدرها 729307739.35 دج، لدخول محطات إنتاج جديدة حيز الخدمة و يعبر على أن المؤسسة حققت أرباح بواسطة جميع العمليات: استغلال، اهتلاك، تمويل وتوزيع.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرارات المالية.

حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وللتأكد من صحة الوضعية المالية تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري وهي:

❖ رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة، وكما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل.

1- رأس المال العامل الدائم أو الصافي:

- رأس المال العامل الدائم (الصافي) من أعلى الميزانية:

جدول رقم 17: رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية لسنة 2019 - 2020 - 2021.

السنوات	2019	2020	2021
البيان			
الأموال الدائمة	507495687432.57	503058209735.90	519872424538.87
الأصول الثابتة	1322268288704.66	134410486753.71	1328896981790.69
FRNG	-814772601272.09	- 841046657796.81	- 809024557251.82
= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

• رأس المال العامل الدائم (الصافي) من أسفل الميزانية:

جدول رقم 18: رأس المال العامل الدائم (الصافي) من أسفل الميزانية لسنة 2019 - 2020 - 2021.

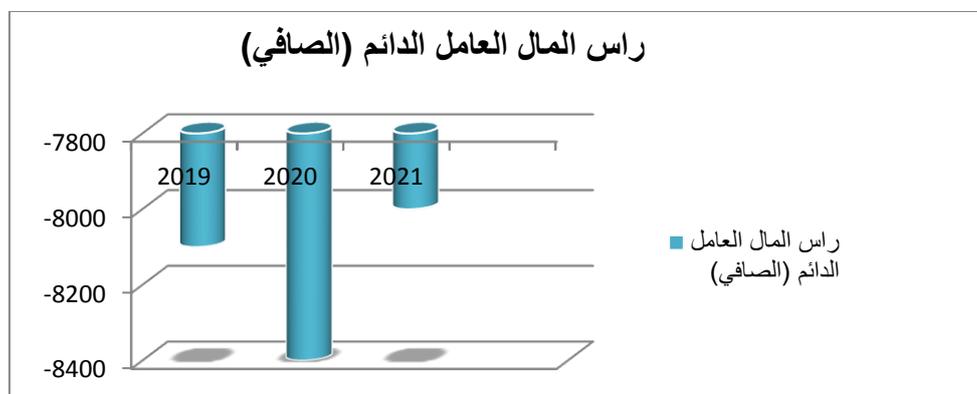
السنوات	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	356573700129.86	489198493592.84	648188617362.63
ديون قصيرة الأجل	1171346301401.95	1330245151389.65	1457213174614.45
FRNG = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الاجل	- 814772601272.09	-841046657796.81	-809024557251.82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة حققت الرأس المال العامل الدائم (الصافي) سالب طيلة ثلاث سنوات 2019 - 2020 - 2021 أي أنها لم تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير لأنه يتم تمويل جزء من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، أي أن المؤسسة لا تتوفر على سيولة ويتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات، كأن تقترض من المؤسسة الأم ويرجع سبب أن رأس المال العامل سالب على أن أسعار الكهرباء هي أسعار مقننة تحدها لجنة تجارية للمؤسسة الأم ولجنة ضبط الكهرباء، حيث لا تعبر عن السعر الحقيقي من kw/h الحقيقي، ولا تستفيد المؤسسة من دعم السعر.

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم (الصافي) للسنوات 2019-2020-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 18.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

2- رأس المال العامل الإجمالي:

جدول رقم 19: رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2019 - 2020 - 2021.

2021	2020	2019	السنوات البيان
1328896981790.96	1344104867532.71	1322268288704.66	الأصول الثابتة
648188617362.63	489198493592.84	356573700129.86	الأصول المتداولة
1977085599153.32	1833303361125.55	1678841988834.52	مجموع الأصول
648188617362.63	489198493592.84	356573700129.86	رأس المال العامل الإجمالي = (مجموع الأصول المتداولة) أو = (مجموع الأصول - الأصول الثابتة)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نلاحظ من الجدول تزايد في رأس المال العامل الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة تملك سيولة معتبرة.

3- رأس المال العامل الخاص:

جدول رقم 20: رأس المال العامل الخاص لسنة 2019 - 2020 - 2021.

2021	2020	2019	السنوات البيان
497181821384.27	490798813808.59	495310410855.36	الأموال الخاصة
1328896981790.69	1344104867532.71	1322268288704.66	الأصول المتداولة
-831715160406.42	-853306053724.12	-826957877849.30	رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
-809024557251.82	-841046657796.81	-814772601272.09	رأس المال العامل الدائم FRNG
22690603154.60	12259395927.31	12185276577.21	الديون طويلة الأجل
-831715160406.42	-853306053724.12	-826957877849.3	أو = FRNG-ديون طويلة الأجل

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة، مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة والاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر خارجية وهو مؤشر سلبي للمؤسسة على التبعية للأطراف الخارجية.

4- رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):

جدول رقم 21: رأس المال الأجنبي (الخارجي) لسنة 2019 - 2020 - 2021.

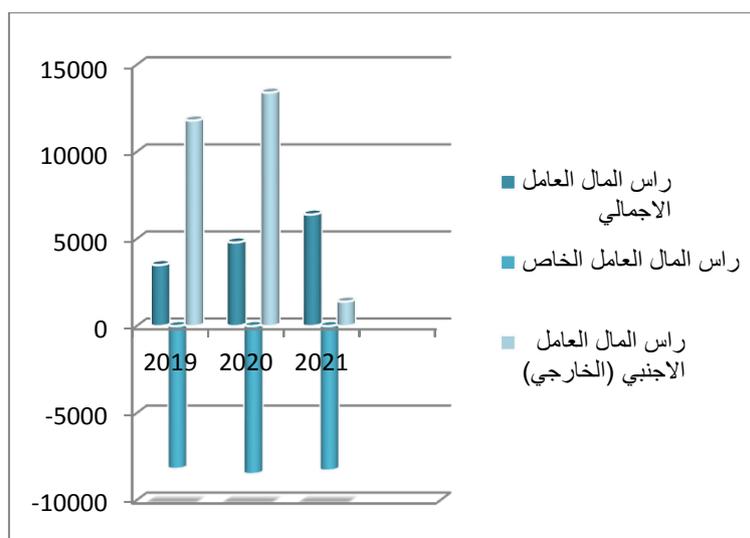
السنوات	2019	2020	2021
البيان			
ديون قصيرة الأجل	1171346301401.95	1330245151389.65	1457213174614.45
ديون طويلة الأجل	12185276577.21	12259395927.31	22690603154.60
رأس المال العامل الأجنبي = ديون ق أ + ديون ط أ	1183531577979.15	1342504547316.96	147990777769.05
مجموع الخصوم الأصول المتداولة	1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32
	495310410855.36	490798813808.59	497181821384.27
أو = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة	1183531577979.15	1342504547316.96	147990777769.05
رأس المال العامل الإجمالي	356573700129.86	498198493592.84	648188617362.63
رأس المال العامل الخاص	-826957877849.3	-853306053724.12	-831715160406.42
أو = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص	1183531577979.15	1342504547316.96	147990777769.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نلاحظ من الجدول ارتفاع في رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي) في السنتين 2019-2020 لارتفاع الديون، مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون طويلة وقصيرة الأجل بشكل كبير، أما في سنة 2021 فانخفض لانخفاض المؤسسة لديونها.

الشكل رقم 15: التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل للسنوات 2019-2020-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 19-20-21.

❖ احتياجات رأس المال العامل BFR:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا ومديونيتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

جدول رقم 22: احتياجات رأس المال العامل لسنة 2019 - 2020 - 2021.

السنوات	2019	2020	2021	البيان
	3565573700129.86	489198493592.84	648188617362.63	الأصول المتداولة
	10196936930.21	13860346031.44	6201584235.97	قيم جاهزة
	1171346301401.95	1330245151389.65	1457213174614.45	الخصوم المتداولة
	12659235455.29	8874.80	0	التسيقات البنكية
احتياج رأس المال العامل	-812310302747.01	-854906994953.45	-815226141487.79	= (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (الخصوم المتداولة - التسيقات البنكية)
	2752485072.07	2988104230.80	39235395546.55	قيم الاستغلال
	343624278127.58	472350043330.60	602751637580.11	قيم قابلة للتحقيق
	1158687065946.66	1330245145142514.85	1457213174614.45	ديون قصيرة الأجل
أو BFR	-812310302747.01	-854906994953.45	-815226141487.79	= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - ديون قصيرة الأجل

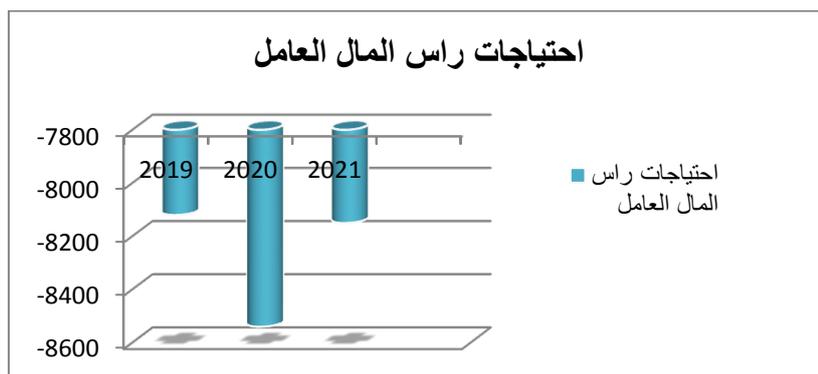
المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن احتياجات رأس المال العامل خلال الثلاث سنوات 2019 - 2020 - 2021، سالبا وهذا يدل على أن موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها، فهي ليست بحاجة إلى وسائل مالية أخرى إضافية ونلاحظ أن قيمة احتياجات رأس المال ارتفعت وهذا راجع إلى ارتفاع في موارد المؤسسة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

الشكل رقم 16: التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل للسنوات 2019-2020-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 22.

6- الخزينة TN:

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، ويكمن حساب الخزينة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 23: الخزينة لسنة 2019 - 2020 - 2021.

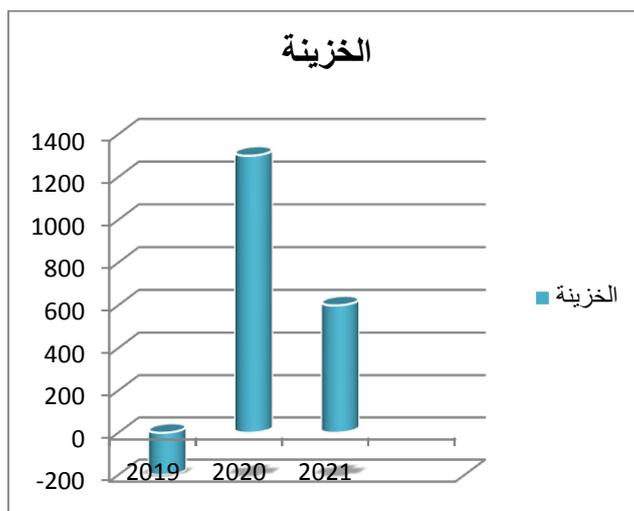
السنوات	2019	2020	2021
البيان			
القيم الجاهزة	10196936930.21	13860346031.44	6201584235.97
سلفيات مصرفية	12659235455.29	8874.80	0
TN = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية	-2462298525.08	13860337156.64	6201584235.97
FRNG	- 814772601272.0	-841046657796.81	-809024557251.82
BFR	-812310302747.01	-854906994935.45	-815226141487.79
او FRNG = TN - BFR	-2462298525.08	13860337156.64	6201584235.97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نلاحظ من الجدول أن الخزينة خلال سنة 2019 سالبة، أي أن المؤسسة في حالة عجز وهي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، أما في سنة 2020 أصبحت موجبة ومرتفعة، ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة في القيم الجاهزة في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية (الفرصة الضائعة) وفي سنة 2021 نلاحظ انخفاض في قيمة الخزينة وبفائها موجبة.

الشكل رقم 17: التمثيل البياني للخرينة للسنوات 2019-2020-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 23.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرارات المالية.

كما ذكرنا في الجانب النظري أن النسب المالية أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي و الحكم على النتائج، حيث من خلال الميزانيات المالية السابقة سنقوم بحساب وتحليل مختلف النسب المالية .

1 - - نسب الهيكلية (المديونية):

تصف نسب الهيكلية الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية ويوضح الجدول التالي نسب الهيكلية.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

الجدول الرقم 24: حساب الهيكلية (المديونية) للسنوات 2019 - 2020 - 2021.

البيان		العلاقة		2019	2020	2020
نسبة هيكلية الأصول	نسبة الأصول الثابتة	(إجمالي الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول)	÷ 1322268288704.66	÷ 1344104867532.71	÷ 132889681790.69	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
			0.7876 =	0.7331 =	0.6721 =	
	نسبة الأصول المتداولة	(إجمالي الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول)	÷ 356573700129.86	÷ 489198493592	÷ 648188617362.63	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
		0.2124 =	0.2668 =	0.3279 =		
نسبة هيكلية الخصوم	نسبة قيم الاستغلال (المخزونات)	(إجمالي قيم الاستغلال ÷ مجموع الأصول)	÷ 2752485072.07	÷ 2988104230.80	÷ 93235395546.55	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
			0.0016 =	0.0016 =	0.0198 =	
	نسبة القيم القابلة للتحقيق	(إجمالي القيم القابلة للتحقيق ÷ مجموع الأصول)	÷ 343624278127.85	÷ 472350043330.60	÷ 602751637580.11	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
		0.2047 =	0.2576 =	0.3049 =		
	نسبة القيم الجاهزة	(إجمالي القيم الجاهزة ÷ مجموع الأصول)	÷ 10196936930.21	÷ 1386034603144	÷ 6201584235.97	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
		0.0061 =	0.0076 =	0.0003 =		
نسبة هيكلية الخصوم	نسبة الأموال الخاصة	(إجمالي الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم)	÷ 495310410855.36	÷ 490798813808.59	÷ 497181821384.27	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
			0.2950 =	0.2677 =	0.2515 =	
	نسبة الديون طويلة الأجل	(إجمالي ديون طويلة الأجل ÷ مجموع الخصوم)	÷ 12185276577.21	÷ 12259395927.31	÷ 22690603154.60	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
		0.0073 =	0.0067 =	0.0115 =		
	نسبة ديون قصيرة الأجل	(إجمالي ديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم)	÷ 1171346301401.95	÷ 1330245151389.65	÷ 1457213174614.45	
			1678841988834.52	1833303361125.55	1977085599153.32	
		0.6977 =	0.7256 =	0.7371 =		
نسبة التمويل	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	÷ 507595687432.57	÷ 503058209735.90	÷ 519872424538.87	
			1322268288704.66	1344104867532.75	1328896981790.69	
		0.3838 =	0.3743 =	0.3912 =		
	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ الأموال الدائمة	÷ 495310410855.36	÷ 49078813808.59	÷ 4971181821384.27	
			507595687432.57	503058209735.90	5198724245338.87	
		0.9760 =	0.9756 =	0.9564 =		
	نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	÷ 495310410855.36	÷ 490798813808.59	÷ 4971181821384.27	
			1322268288704.66	1344104867532.75	1328896981790.69	
		0.3746 =	0.3651 =	0.3741 =		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

نسبة هيكلية الأصول:

- نسبة هيكلية الأصول الثابتة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الأصول الثابتة في حدود 0.7 وهذا راجع إلى توازن السيولة في المؤسسة ففي سنة 2019 بلغت 0.7876، ثم انخفضت في سنة

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

2020 وبلغت 0.7331، أما في سنة 2021 فانخفضت وبلغت 0.6721، حيث تعبر عن أن المؤسسة تعتمد على الاستثمارات الثابتة في نشاطها.

- نسبة هيكلية الأصول المتداولة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأصول المتداولة بلغت في سنة 2019، 0.2124، وفي سنة 2020 ب0.2668 أما في سنة 2021 فارتفعت لتبلغ 0.3279، ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن نسب هيكلية الأصول المتداولة >0.5 تدل على أن المؤسسة في حالة غير جيدة، وهذا راجع إلى حركة الأموال المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح.
- نسبة هيكلية قيم الاستغلال (المخزونات): نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية قيم الاستغلال في السنوات الثلاث في ارتفاع حيث بلغت في سنة 2019، 0.0016، لتصل في سنة 2021 ل 0.0198

- نسبة هيكلية القيم القابلة للتحقيق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية القيم القابلة للتحقيق في السنوات الثلاث في ارتفاع حيث بلغت في سنة 2019، 0.2047، وفي سنة 2020، 0.2576 أما في سنة 2021 فارتفعت لتقدر ب0.3049 وهذا يعبر عن حجم القيم التي يمكن أن تحولها المؤسسة إلى نقود في اقصر وقت.

- نسبة هيكلية القيم الجاهزة: تسمح لنا هذه النسب بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة حيث نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2019 بلغت 0.0061، وارتفعت في سنة 2020 وبلغت 0.0076، أما في سنة 2021 فانخفضت بنسبة كبيرة 0.0003

نسبة هيكلية الخصوم:

- نسبة هيكلية الأموال الخاصة: تسمح لنا هذه النسبة بمعرفة نسبة الأموال الخاصة مقارنة بحجم الخصوم، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها في انخفاض حيث بلغت 0.2950 في سنة 2019، وفي سنة 2020 بلغت 0.2677، أما في سنة 2021 فبلغت 0.2515، وهذا يعني أن المؤسسة خفضت من أموالها الخاصة.

- نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل: تسمح لنا هذه النسبة بمعرفة نسبة الديون طويلة الأجل مقارنة بحجم الخصوم حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها في سنة 2019 بلغت 0.0073، وانخفضت في سنة 2020 لتبلغ 0.0067، أما في سنة 2021 فارتفعت ب 0.0115، وهذا يعني أن المؤسسة تلجا إلى ديون إضافية.

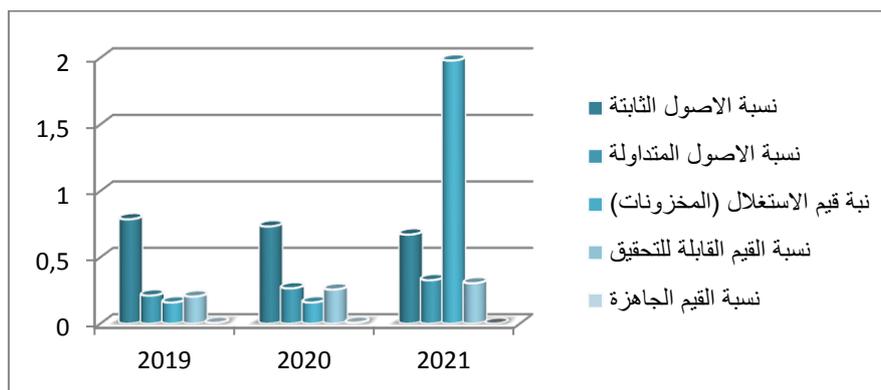
الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

- نسبة الديون قصيرة الأجل: تسمح لنا هذه النسبة بمعرفة نسبة ديون قصيرة الأجل مقارنة بحجم الخصوم حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها في ارتفاع في السنوات الثلاث حيث بلغت 0.6977 في 2019، وفي سنة 2020 بلغت 0.7256 أما في سنة 2021 ارتفعت 0.7371، وهذا يعني أن المؤسسة تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل.

نسبة التمويل:

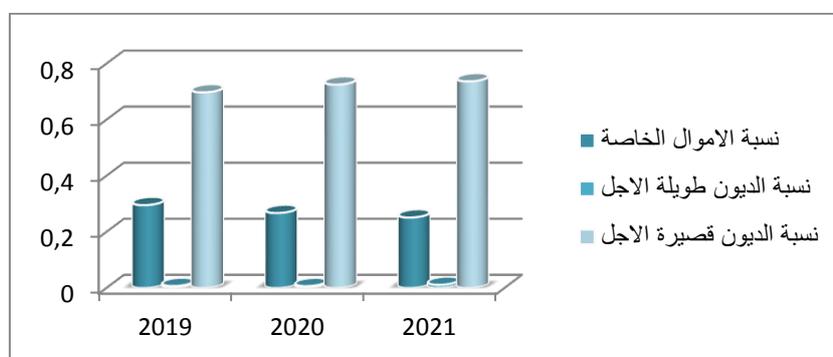
- نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة مؤشر تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم اقل من 1 خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت في 2019، 0.3838 وانخفض في سنة 2020 إلى 0.3743 أما في سنة 2021 ارتفع ل 0.3912، وهذا يدل على أن الأصول الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة، ويعني أن المؤسسة لا تحقق توازن هيكلي وبالتالي تفقد إلى تمويل الدائم.
- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية في السنوات الثلاث اقل من 1 حيث بلغت في سنة 2019، 0.9760 وانخفضت في سنة 2020 وبلغت 0.9756 أما في سنة 2021 فانخفضت لتبلغ 0.9564 وهذا يعني أن المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية، لأنها تعتمد على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطها ما يدل على أنها بحاجة إلى مصادر أخرى لتمويلها.
- نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها بلغت في سنة 2019، 0.3746، وانخفضت في سنة 2020 لتبلغ 0.3651، أما في سنة 2021 بلغت 0.3741، وبما أن هذه النسب اصغر من 1 فيعني ذلك أن كل الأصول الثابتة ليست ممولة عن طريق الأموال الخاصة، وهذا مؤشر على عدم الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها مع تحقيق فائض خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 18: التمثيل البياني لنسب هيكل الأصول لسنوات 2019 - 2020 - 2021.



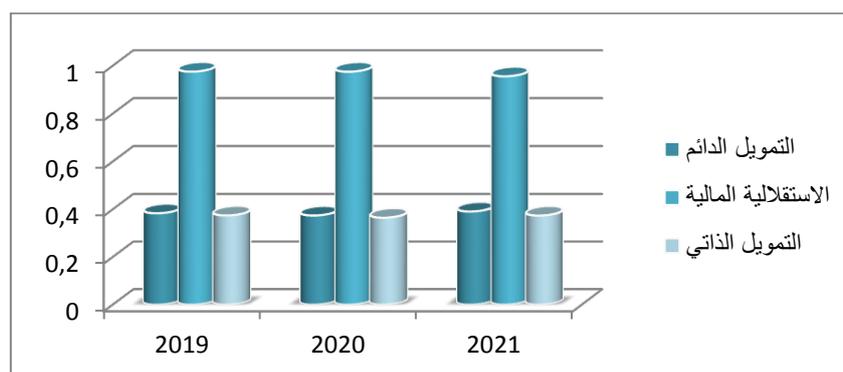
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 24.

الشكل رقم 19: التمثيل البياني لنسب هيكل الخصوم لسنوات 2019 - 2020 - 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 24.

الشكل رقم 20: التمثيل البياني لنسبة التمويل لسنوات 2019 - 2020 - 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 24.

- نسب السيولة:

يتم حساب نسب السيولة للمؤسسة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز رأس جنات -بومرداس ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

جدول رقم 25: حساب نسب السيولة للسنوات 2019 - 2020 - 2021.

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة	356573700129.86 ÷ 1171346301401.95 = 0.3044	489198493592.84 ÷ 1330245151389.65 = 0.3677	648188617362.63 ÷ 1457213174614.45 = 0.4448
نسبة السيولة السريعة (نسبة التداول السريع، المختصرة)	الأصول المتداولة - المخزون ÷ الخصوم المتداولة	-356573700129.86 ÷ 1171346301401.95 = 0.3020	-489198493592.84 ÷ 1330245151389.65 = 0.3655	-648188617362.63 ÷ 1457213174614.45 = 0.4178
نسبة السيولة النقدية (نسبة السيولة الفورية)	الأصول النقدية وشبه نقدية ÷ الخصوم المتداولة	10196936930.21 ÷ 1171346301401.95 = 0.0087	13860346031.44 ÷ 13834549574 = 0.0104	6201584235.97 ÷ 1457213174614.45 = 0.0042

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

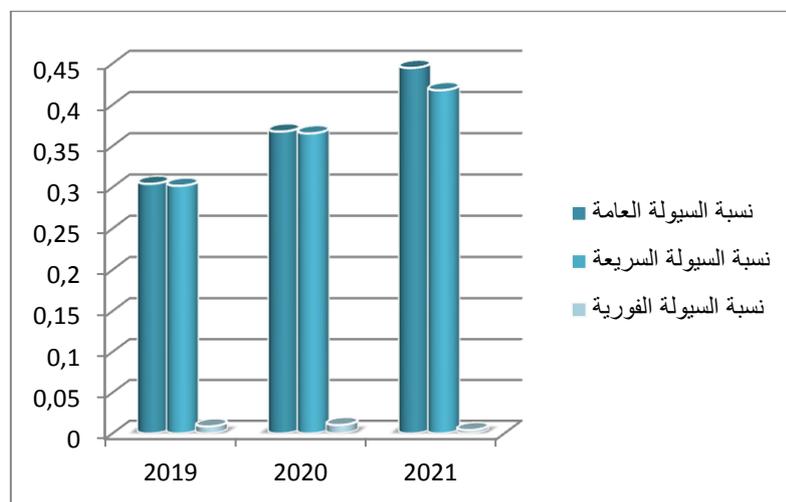
التحليل:

- **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة خلال فترة الدراسة أصغر من 1 أي أن المؤسسة مولت استثماراتها بديون قصيرة الأجل، وهذا يدل على وجود رأس المال العامل سالب خلال ثلاث سنوات المدروسة، أي أن المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة وتنقص من الديون قصيرة الأجل.
- **نسبة السيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 0.3 و 0.5، حيث نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة السريعة خلال الثلاث سنوات، هي نسبة مقبولة مقارنة مع النسبة المرجعية أي يمكن للمؤسسة تغطية ديونها قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع المخزونات.
- **نسبة السيولة الفورية (السيولة الفورية):** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع من

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

مخزوناتهما أو تحصيل مدينيهما وتتراوح القيمة المرجعية لهذه النسبة 0.25 و 0.35، من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة النقدية للمؤسسة لثلاث سنوات اقل من النسبة المرجعية المدروسة وهذا يعني أن المؤسسة قد تلجأ إلى تحصيل مدينيها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الشكل رقم 21: التمثيل البياني لنسب السيولة لسنوات 2019 - 2020 - 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 25.

3- نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة مجهوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم 26: حساب نسب النشاط للسنوات 2019 - 2020 - 2021.

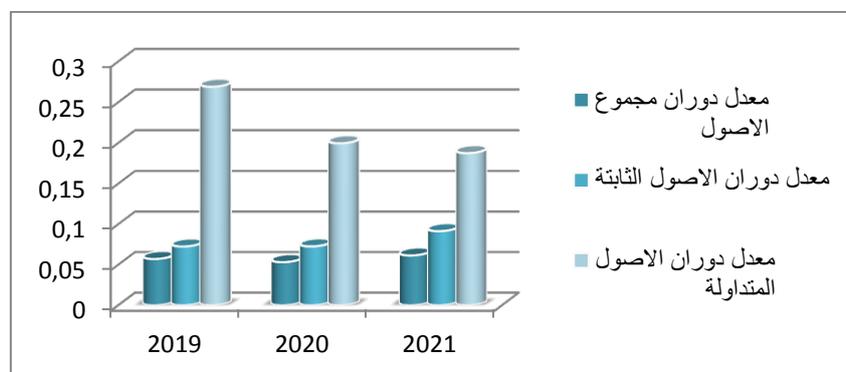
البيان	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران مجموع الأصول	= المبيعات (رقم الأعمال) ÷ مجموع الأصول	÷95969161472.99 1678841988834.52 0.0572=	÷97962681961.80 1833303361125.55 0.0533=	÷121568824188.8 1977085599153.32 0.0615=
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات ÷ الأصول الثابتة	÷95969161472.99 1322268288704.66 0.0726=	÷97962681961.80 1344104869532.71 0.0727=	÷121568824188.8 1328896981790.69 0.0915=
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات ÷ الأصول المتداولة	÷959691611472.99 356573700129.86 0.2691=	÷97692681916.80 489198493592.84 0.1997=	÷121568824188.81 648188617362.63 0.1876=

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول 13-14.

التحليل:

- **معدل دوران مجموع الأصول:** يقيس هذا المعدل قدرة مجموع الأصول في خلق المبيعات حيث نلاحظ من خلال الجدول انه في سنة 2019 قدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة بـ0.0572، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد 0.0572 دينار من المبيعات، ويدل على كفاءة الإدارة على إدارة أصولها خلال تلك السنة، أما في سنة 2020 فانخفض المعدل ليصبح 0.0533 وهذا راجع لانخفاض في رقم الأعمال، ثم ارتفع في سنة 2021 ليلعب 0.0615، أي يمكن للمؤسسة زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأسمالها، هذا يدل على ارتفاع كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها وارتفاع أداء المؤسسة خلال هذه الفترة.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت في سنة 2019 معدل دوران الأصول الثابتة قدره 0.0726، وارتفع بنسبة قليلة في سنة 2020 قدر بـ0.0727، أما بالنسبة لسنة 2021 نجد أن المعدل ارتفع ليصل 0.0915، ويرجع هذا الارتفاع إلى معدل نمو رقم الأعمال وانخفاض معدل نمو الأصول الثابتة.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2019 قدرت بـ 0.2691، ثم انخفضت في السنتين 2020 و2021 و قدرت بـ 0.1997 و 0.1876، وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض أي انه يعبر عن سوء تسيير المخزون.

الشكل رقم 22: التمثيل البياني لنسب النشاط لسنوات 2019 - 2020 - 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 26.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

4- نسبة المردودية (الربحية):

من ابرز الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها هي تحقيق اكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية للعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك يقوم متخذ القرار باستعمال مجموعة من نسب المردودية، والتي تعتبر مزيج يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية، وفيما يلي أهم نسب المردودية.

الجدول رقم 27: حساب نسب المردودية (الربحية) للسنوات الثلاث 2019 - 2020 - 2021.

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة المردودية المالية Rcp	نتيجة الدورة الصافية ÷ الاموال الخاصة	-1254008451.13 ÷ 495310410885.36 = -0.0025	-4422763187.25 ÷ 490798813808.59 = -0.009	729307739.35 ÷ 49718182184.27 = +0.005
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية ÷ مجموع الاصول	1554008451.13 ÷ 1878841988834.52 = -0.0007	4422763187.25 ÷ 1833303361125.55 = -0.0024	729307739.35 ÷ 1977085599153.32 = 0.0015
نسبة الرافعة المالية	المردودية المالية ÷ المردودية الاقتصادية	(-0.07) ÷ (-0.25) = 0.0357	(-0.9) ÷ (-0.24) = 0.0375	0.15 ÷ 0.04 = 0.0375

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 13-14.

التحليل:

المردودية المالية: تقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، حيث نلاحظ من الجدول أن النتائج المتحصل عليها، أن كل 1 دج مستعمل في الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية بلغت -0.0025 خلال سنة 2019، وفي سنة 2020 يعطي نتيجة بلغت -0.009، أي أن المؤسسة حققت خسارة إذ يجب على المؤسسة النظر في استثماراتها لتحقيق نتائج صافية تمكنها من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة، إلا أنها في سنة 2021 ارتفعت النسبة إلى 0.0015، ويدل هذا أن المؤسسة حققت ربح.

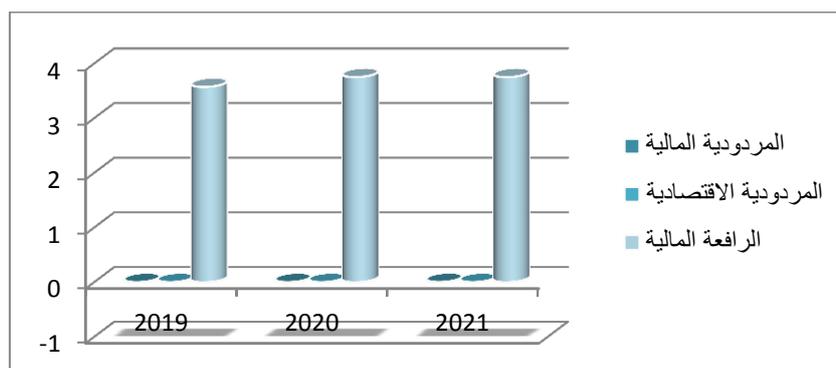
- المردودية الاقتصادية: تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها في تحقيق الأرباح ومدى مساهمتها في تكوينه، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج المتحصل عليها أن المؤسسة

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

حققت مردودية سالبة في السنتين 2019 و 2020 حيث أن كل 1 دج مستثمر يولد نتيجة صافية قدرها -0.0007 في سنة 2019، و في سنة 2020 بلغت -0.0024، وحققت في سنة 2021 نتيجة موجبة بلغت 0.04، حيث أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة لم تتجاوز نسبة 0.05 وهي نسبة ضعيفة، تدل على الأداء الضعيف للنشاط وكذا عدم الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة، أي أن الأرباح التي حققتها المؤسسة في عملياتها غير كافية ولا تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول، إلا أنها تظل نسبة مقبولة نظرا لقيمتها الموجبة.

• نسبة الرافعة المالية: تقيس هذه النسبة اثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الرافعة المالية بلغت في سنة 2019، 3.57 وفي سنتي 2020 و 2021 بلغت 3.75، وهذا يعبر على أن نسبة الرافعة المالية مرتفعة نتيجة اعتماد المؤسسة على الديون.

الشكل رقم 23: التمثيل البياني لنسب المردودية (الربحية) للسنوات 2019 - 2020 - 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 27.

بعد دراسة حالة المؤسسة نجد أن المؤسسة لم تحقق قاعدة التوازن المالي خلال فترة الدراسة ، لأنها قامت باللجوء إلى اقتراض ديون قصيرة الأجل ووضعها في الخزينة من اجل القيام بمشاريع استثمارية، وكذلك تبين أن المؤسسة تتوفر على سيولة مقبولة، لكن معظمها غير مضمونة ومتواجدة عند الغير بنسب كبيرة وهذا ما يبرز من خلال القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق، كما يحد من سلطة اتخاذ القرار لديها خصوصا و أن النتيجة المسجلة كانت خسارة بسبب عدم تحكم المؤسسة في تكاليفها وعدم تمكنها من تحصيل كل مستحقاتها لدى الغير.

ومن هذا نجد متخذو القرارات، يجب عليهم الاعتماد على التحليل لاستطاعتهم اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة وتحسين مستواها وأدائها في المحيط الموجودة فيه، وحسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة لهم.

الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس

ومن هنا نرى أن التقارير التي تعتمد عليها المديرية بالنسبة للتحليل المالي تقريبا تكون شهرية يتم اتخاذها عن طريق مراقبة التسيير من خلال لوحة القيادة، لها مؤشرات تقنية لأداء المؤسسة فلكل قسم للمديرية له مؤشرات خاصة به، مثل بيع الكهرباء، نسبة ضياع الغاز، نسبة تحصيل الديون....الخ، فالمؤسسة لا تخضع فقط للتحليل المالي وإنما تخضع لبعض التقارير الآتية من بقية مصالح المؤسسة.

نجد أن المؤسسة تتخذ قراراتها عندما تكون نتائجها موجبة من أجل استثمارات أخرى، فمن خلال التحليل الذي وضعناه نلاحظ أن المؤسسة لا تحقق التوازن المالي خلال فترة الدراسة بعدما قمنا بتحليل الميزانية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج، فهذا دليل على هذه الأخيرة لا تستخدم التحليل المالي والمؤشرات المالية في اتخاذ قراراتها المالية وعليه فإن اتخاذ القرارات المالية بهذه المؤسسة يخضع للآليات وإجراءات أخرى جميعها مستمدة من السلطة العليا (المديرية العامة لمؤسسة سونلغاز).

خلاصة الفصل:

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة وهو البقاء والاستمرارية وتحقيق الأرباح والوصول إلى الأهداف المسطرة بكل فعالية يتطلب منها القيام بإتباع طريقة وقائية تتمثل في التحليل المالي، لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة الكهرباء والغاز فبدأنا بالتعريف الشامل لها، وعرضنا الهيكل التنظيمي، وتطرقنا إلى مهامها و طموحاتها بالإضافة لأهدافها والتزاماتها.

ثم عرضنا الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للسنوات 2019-2020-2021، من خلال قيامنا بالتحليل المالي باستخدام آليات التحليل لمالي يمكن القول أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق توازن مالي خلال السنتين 2019 و 2020، حيث حققت نتيجة صافية سالبة، أما في سنة 2021 فقد حققت توازن مالي وذلك من خلال تحقيقها النتيجة الصافية الموجبة، ورغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في أن رأس المال العامل سالب خلال ثلاث سنوات الدراسة أي أنها لم تستطع تحقيق التوازن المالي.

نسب السيولة منخفضة أي أن المؤسسة في وضعية حرجة مما يستلزم عليها الزيادة في قيمة الأصول أو التخفيض في الديون قصيرة الأجل وكذلك يجب عليها إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها. وفي الأخير يمكن القول أن وضعية المؤسسة في حالة غير جيدة، حيث نجد أنها لم تحقق توازن مالي ولديها عجز في تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة، وبهذا نقول أن التحليل المالي أداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية بشكل دقيق لحالة المؤسسة، ومستواها في المحيط الذي تتواجد فيه.



الخطمة

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمر أساسي لأي مؤسسة تسعى لدراسة وضعها المالي خلال فترة زمنية معينة من أجل الحصول على المعلومات الضرورية المساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة بغية تحقيق الأهداف المرجوة، والرامية لتحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة. حيث ان التحليل المالي يعد بمثابة الأداة التي تسمح للمحلل بتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التي تستجوب الدراسة واتخاذ القرارات الحاسمة لتحسين الوضع المالي الراهن.

وهنا تمحورت دراستنا على التحليل المالي للميزانية وجدول حسابات النتائج باعتبارها احد اهم الآليات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، فالمؤسسات الباعية في التطوير والتحسين يجب ان تكون على دراية ومعرفة وطيدة لمدى تدفق سيولتها المالية وهل هي في حالة توازن مالي بما يسمح لها من تحسين نشاطاتها ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها، فالتحليل يسمح بإعطاء صورة واضحة حول المؤسسة بما يسمح لمتخذي القرارات المالية باتخاذ قرارات رئيسية متمثلة في قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار سياسة توزيع الأرباح، وأصعب القرارات هو قرار الاستثمار، لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، لذا لا تتخذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي، ليستطيع متخذي القرار اتخاذ القرار الذي يفترض أن يكون مشبع بالكفاءة والفعالية التي يتسنى للمؤسسة بالبقاء والاستمرارية، ومن خلال الوضعية المالية المبينة لها يتم اتخاذ القرارات بدقة عالية، والذي يتناسب مع قدرات وامكانيات المؤسسة، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة للتحليل المالي في المؤسسات حيث يعتبر الركيزة المساعدة في تحقيق التسيير ونمو المؤسسة من خلال المساعدة على اكتشاف نقاط القوة لتعزيزها وتدعيمها ونقاط الضعف لتصحيحها وتقاديتها مستقبلا، بما يسمح في الأخير بتحقيق ديمومة واستمرارية المؤسسة.

نتائج الدراسة:

- وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:
- التحليل المالي يعتبر الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات المالية.
 - يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وتدعيمها ونقاط الضعف لتقاديتها.

- تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد آليات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة.
- أما في الجانب التطبيقي فقد تم تسليط الضوء على مؤسسة سونلغاز رأس جنات- بومرداس، وبناء على ذلك تم استخلاص أن:
- رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة أي أنها لم تحقق قاعدة التوازن المالي وهذا يبين أنها لا تملك هامش الأمان.
- رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن المؤسسة مهتمة بالاحتفاظ بالسيولة الأجنبية.
- احتياجات رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر أن مواردها غطت كل احتياجاتها، فهي ليست بحاجة إلى وسائل مالية أخرى.
- الخزينة سالبة في السنة الأولى، وهذا يدل على أنها في حالة عجز، أما في السنتين التاليتين أصبحت موجبة، وهذا لا يدل على وضعية جيدة للمؤسسة مما يعني أنها تحتفظ بنقدية ولم تقم بتوظيفها.
- رأس المال العامل الصافي والخزينة توضح أن مؤسسة سونلغاز رأس جنات - بومرداس ليست لها وضعية مالية جيدة.
- قيم الاستغلال (المخزونات) أقل من القيم الجاهزة في السنتين الأوليتين مما يدل ان المؤسسة لها سيولة ويؤدي إلى زيادة في المبيعات، أما في السنة الأخيرة فانخفضت القيم الجاهزة وارتفعت قيم الاستغلال وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لها سيولة.
- الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة أي عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة.
- المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطها من خلال الديون الطويلة والقصيرة الأجل.
- نسبة السيولة منخفضة أي أن المؤسسة في وضعية حرجة مما يستلزم عليها الزيادة في قيمة الأصول أو التخفيض في الديون قصيرة الأجل وكذلك يجب عليها إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيتها.
- قدرة المؤسسة على تغطية ديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلي بيع مخزوناتها أي أن المؤسسة لديها استقلالية مالية وتعتمد على التمويل الداخلي.

نتائج اختبار الفرضيات:

✓ **الفرضية الأولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان التحليل المالي يعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه النقاط نحو النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات المالية اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة لذلك يساعد المحلل المالي على كفاءة المؤسسة.

✓ **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان آليات التحليل المالي تساعد على اتخاذ القرارات وترشيدها، وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

✓ **الفرضية الثالثة:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة لان الوثائق المستخدمة في التحليل المالي لاتخاذ القرارات هي (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، التحليل المالي يساعد في اتخاذ القرارات المالي داخل المؤسسة من خلال تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج لمعرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتفاديها.

✓ **الفرضية الرابعة:** تعتبر هذه الفرضية خاطئة، لان مؤسسة سونلغاز رأس جنات-بومرداس لا تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ القرارات، بل تعتمد على تقارير أخرى.

توصيات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- بما أن مؤسسة سونلغاز رأس جنات -بومرداس لم تتوازن مالياً يمكن أن تقوم بإصدار الأسهم.
 - ان تقوم بتغطية الأصول بواسطة الموارد الخارجية.
 - ان تقوم بالافتراض لتستطيع تمويل نشاطاتها.
 - يمكن أن تلجأ إلى التمويل الذاتي بزيادة الأصول الاقتصادية.
 - تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات المالية مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
 - ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بالبيانات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار المالي.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، نأمل أن نكون بهذا الدراسة قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع، تشمل بالتفصيل كل القرارات المتخذة في المؤسسة، حيث تم صياغة واقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون موضع بحث ودراسات مستقبلية:

- ✓ مدى مساهمة التحليل المالي في مراقبة التسيير؟
- ✓ اثر غياب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ أهمية آليات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب :

1. احمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
2. اسعد حميد العلي، الادارة المالية، الاسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن 2012.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الادارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011.
4. جابر شعيب إسماعيل، المالية للقادة- أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
5. جمال الدين لعويسات، الادارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر، ط4، بوزريعة، الجزائر، 2009.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن ، 2011.
7. حنفي عبدالغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2004.
8. خليل محمد الحسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة والتوزيع، عمان، الاردن 2016.
9. خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 .
10. سليم بطرس جلدة، اساليب اتخاذ القرارات الادارية الفعالة، دار الرابحة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009.
11. سيد صابر تغلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
12. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران، للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الاردن، 2015.
13. طارق عبد الرؤوف، القيادة التربوية ومهارات الاتصال، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013.
14. عبد الله علي خلف، ووليد ناجي الحياي، التحليل المالي (للرقابة عن الاداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع)، عمان، الاردن، 2015.

15. عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة السادسة، عمان، الأردن 2017.
16. غول فرحات، الوجيز في اقتصاد مؤسسة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.
17. كامل ال شعيب دريد، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
18. محمد سرور الحريري، الإدارة المالية الحديثة والمتقدمة بتطبيق المنهج العلمي للدراسات العليا في الإدارة المالية المتقدمة، دار المنهجية، ط1، عمان، الأردن 2015.
19. محمد عبد الحميد عطية، الاستثمار في البورصة - سوق المال - التحليل الأفقي - التحليل الفني - أدوات التحليل المالي - مؤشرات أداء السوق - اتجاهات الأسعار - محفظة الاستثمار، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
20. محمد عبد السلام احمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017.
21. محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
22. محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس، دار الهائل، ط1، عمان، الأردن ، 2018.
23. مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغرى والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017.
24. منى عطية خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية (من المنظور الخدمة الاجتماعية)، دار أبو الخير للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
25. نواف كعنان، اتخاذ القرارات الادارية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
26. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017.
27. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2017.
- ❖ المقالات والمجلات:
1. إلهام بروية، أهمية نظام المعلومات المحو سب في اتخاذ القرارات المالية في منظمات الأعمال، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2020.

2. باكرية علي، بيض القول عبدالله، دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 05-العدد01، 2022.
3. حبي سعيدة، قجة رضا، القيادة التشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد58، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021.
4. رزاز رتيبة، لطيف عبدالكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في مقياس التحليل المالي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، تخصص ادارة مالية، الجزائر، 2018-2019.
5. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد04، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.
6. عبد الفتاح سعيدا لسرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداء للتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية، مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة، المجلد04، العدد02، 2019.
7. غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، جامعة الجلفة، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسطينية، العدد1، جامعة الجلفة، الجزائر، مارس 2018.
8. كبيرة الهام، اثر الإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية للمؤسسة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد1، جامعة لونيبي علي البلدية، الجزائر، 2022.
9. كريم قوبة، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في التحليل المالي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، قسم العلوم المالية، المحاسبية، الجزائر، 2019-2020.
10. اللطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان محاضرات في التحليل المالي المتقدم، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، تخصص محاسبة وجباية معمقة، الجزائر، 2014-2015.
11. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012.
12. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2010.
13. محمد قايد نعمان التبع، علي عبدالله، اثر كفاءة نظم المعلومات على فعالية صنع القرارات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد2، جامعة الجزائر3، الجزائر 2020.

14. محمود جمام، اميرة دباش، اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية-دراسة حالة البنوك التجارية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد04، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2015.
15. مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن واحات ورقلة، بحث مقدمة الى الملتقى الدولي، حول نظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (ISA) ومعايير الدولة للمراجعة (IFR) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 13-14 ديسمبر 2011.
16. مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهو بجامعة الجلفة، المجلد 07، عدد02، 2020.
17. وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات العربية المفتوحة، الدانمرك، 2007.
18. وهيبه بشار، الضغوط النفسية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار لدى المسير المالي الجزائري، مجلة تنوير للدراسات الادبية والانسانية، العدد09، مستغانم، الجزائر، 2019.

❖ الاطروحات والمذكرات:

1. حيرش معطى الله أسماء، بوجعادة جميلة، فعالية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2020-2021.
2. رحيش سعيدة، شنوف شعيب، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التامين - دراسة ميدانية- اطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2019- 2020.

❖ القرارات والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الاول عام 1430 الموافق ل 25 مارس.

❖ مواقع الانترنت:

- ❖ <http://e-learning.univ-saida.dz/mod/page/view.php?id=62272&lang=en>
- ❖ <http://elearning.centre-univ-mila.dz/pluginfile.php/69523/mod-resouce/content/4/2005%محااضرة.pdf>
- ❖ <http://sinbadthesailor10.blogspot.com/2014/03/economic-corporation.html?m=1>



الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية جانب الاصول لسنة 2019:

47

Société Algérienne de Production de l'Électricité

BILAN ACTIF

31/12/2019

ACTIF	Brut 2019	Amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	117 036 032,45	112 449 029,82	4 587 002,63	3 676 861,25
Immobilisations corporelles				
Terreins	404 482 835,74	0,00	404 482 835,74	406 228 012,69
Agencements et aménagements de terrains	11 103 795 414,17	3 734 593 602,23	7 369 201 811,94	6 415 493 873,54
Constructions (Bâtiments et ouvrages)	115 479 150 656,97	45 636 701 722,44	69 842 448 934,53	53 643 806 346,83
Installations techniques, matériel et outillage	1 021 816 600 534,96	364 080 786 804,12	657 735 813 730,84	571 521 691 372,98
Autres immobilisations corporelles	16 215 985 684,13	4 356 069 535,41	11 859 916 148,72	22 228 537 770,22
Immobilisations en cours	573 900 847 660,08		573 900 847 660,08	645 204 401 653,90
Immobilisations financières				
Titres mises en équivalence - entreprises associées				
Titres participations et créances rattachées	1 850 000,00	1 121 000,00	729 000,00	809 382 390,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	68 981 884,64		68 981 884,64	64 614 684,64
Impôts différés actif	1 081 279 695,54		1 081 279 695,54	869 428 934,50
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 740 190 010 398,68	417 921 721 694,02	1 322 268 288 704,66	1 301 167 261 900,55
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	2 763 849 230,96	11 364 158,89	2 752 485 072,07	3 773 353 440,52
Créances et emplois assimilés				
Clients	8 394 774 781,41	61 565 346,66	8 333 209 434,75	28 168 981 097,61
Créances sur sociétés du groupe et associés				
Autres débiteurs	335 975 172 388,33	3 517 190 022,98	332 457 982 365,35	201 995 885 188,21
Impôts	2 923 903 527,87	90 817 200,39	2 833 086 327,48	2 929 772 992,82
Autres actifs courants	0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	10 196 936 930,21		10 196 936 930,21	12 699 764 775,75
TOTAL ACTIF COURANT	360 254 636 858,78	3 680 936 728,92	356 573 700 129,86	249 567 757 494,91
TOTAL GENERAL ACTIF	2 100 444 647 257,46	421 602 658 422,94	1 678 841 988 834,52	1 550 735 019 395,46



الملحق رقم 02: الميزانية جانب الخصوم لسنة 2019:

48

Société Algérienne de Production de l'Électricité

BILAN PASSIF

31/12/2019

PASSIF	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	35 000 000 000,00	35 000 000 000,00
Autres Fonds propres	410 295 598 432,53	410 295 598 432,53
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	45 001 289 617,41	45 001 289 617,41
Écart de réévaluation	7 683 823 339,57	7 683 823 339,57
Résultat net (Résultat net part du groupe)	- 1 254 008 451,13	1 466 155 707,46
Autres capitaux propres - Report à nouveau	- 1 416 292 083,02	- 2 581 594 809,55
compte de liaison**	0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES	495 310 410 855,36	496 865 272 287,42
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	253 000,00	253 000,00
Impôts (différés et provisionnés)	7 457 582 755,81	7 497 763 469,07
Autres dettes non courantes	0,00	1 500 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	4 727 440 821,40	4 325 819 097,25
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	12 185 276 577,21	11 825 335 566,32
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	145 199 159 263,66	126 319 997 074,97
Impôts	186 883 042,17	579 071 822,78
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		
Autres dettes	1 013 301 023 640,83	915 145 335 094,17
Trésorerie passive	12 659 235 455,29	7 549,80
TOTAL PASSIFS COURANTS	1 171 346 301 401,95	1 042 044 411 541,72
TOTAL GENERAL PASSIF	1 678 841 988 834,52	1 550 735 019 395,46



الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج لسنة 2019:

49

Société Algérienne de Production de l'Électricité

COMpte DE RESULTAT PAR NATURE

31/12/2019

Désignation	2019	2018
Ventes et produits annexes	95 969 161 472,99	86 055 905 608,54
Variations stocks produits finis et en cours		
Production immobilisée	2 750 008 117,16	2 906 694 808,91
Subvention d'exploitation		
I - Production de l'exercice	98 719 169 590,15	88 962 600 417,45
Achats consommés	- 13 945 534 812,09	- 14 165 205 413,55
Services extérieurs et autres consommations	- 26 835 995 968,54	- 21 179 512 125,91
II - Consommation de l'exercice	- 40 781 530 780,63	- 35 344 717 539,46
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	57 937 638 809,52	53 617 882 877,99
Charges de personnel	- 9 865 156 556,87	- 7 746 399 819,81
Impôts, taxes et versements assimilés	- 290 877 210,44	- 304 915 910,84
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	47 781 605 042,21	45 566 567 147,34
Autres produits opérationnels	813 750 077,92	1 210 099 091,15
Autres charges opérationnelles	- 323 663 715,73	- 90 774 958,99
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	- 50 516 248 579,60	- 45 452 488 380,47
Reprise sur pertes de valeur et provisions	646 928 056,99	168 153 661,23
V - RESULTAT OPERATIONNEL	- 1 597 629 118,21	1 401 556 560,26
Produits financiers	216 828 914,99	284 827 942,46
Charges financières	- 33 038 761,81	- 75 199 864,66
VI - RESULTAT FINANCIER	183 790 153,18	209 628 077,80
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	- 1 413 838 965,03	1 611 184 638,06
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	159 830 513,90	- 145 028 930,60
Autres impôts sur les résultats		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	100 396 676 640,05	90 625 681 112,29
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 101 650 685 091,18	- 89 159 525 404,83
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 1 254 008 451,13	1 466 155 707,46
Résultats internes**	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	- 1 254 008 451,13	1 466 155 707,46



الملحق رقم 04: الميزانية جانب الاصول لسنة 2021-2020:

62

Société Algérienne de Production de l'Électricité
SPE SPA,
au Capital de 35000 000 000 DA
Route Nationale N°38 Immeuble des 700 Bureaux - ALGER -

BILAN ACTIF

Au 31/12/2021

ACTIF	Note	Brut 2021	Amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		127 217 563,61	115 751 847,65	11 465 715,96	13 349 491,31
Immobilisations corporelles		1 360 736 772 808,56	494 453 871 683,14	866 282 901 125,42	792 279 704 229,39
Terrains		330 389 350,34		330 389 350,34	330 389 350,34
Agencements et aménagements de terrains		12 912 540 139,62	4 155 281 539,89	8 757 258 599,73	8 473 767 697,66
Constructions (Bâtiments et ouvrages)		146 192 096 549,83	52 449 647 215,76	93 742 449 334,07	80 772 982 991,05
Installations techniques, matériel et outillage		1 192 259 674 509,92	433 674 467 871,47	758 585 206 638,45	697 476 917 180,67
Autres immobilisations corporelles		9 042 072 258,85	4 174 475 056,02	4 867 597 202,83	5 225 647 009,67
Immobilisations en cours		459 283 713 442,58		459 283 713 442,58	550 648 070 386,41
Immobilisations financières		78 860 545,45	1 000 000,00	77 860 545,45	77 899 545,45
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		1 850 000,00	1 000 000,00	850 000,00	729 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		77 010 545,45		77 010 545,45	77 170 545,45
Impôts différés actif		3 241 040 961,28		3 241 040 961,28	1 085 843 880,15
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 823 467 605 321,48	494 570 623 530,79	1 328 896 981 790,69	1 344 104 867 532,71
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		42 224 188 649,61	2 988 793 103,06	39 235 395 546,55	2 988 104 230,80
Créances et emplois assimilés		606 305 735 939,24	3 554 098 359,13	602 751 637 580,11	472 350 043 330,60
Clients		9 674 913 135,53	61 480 066,53	9 613 433 069,00	8 856 490 449,28
Créances sur sociétés du groupe et associés					
Autres débiteurs		594 231 776 734,97	3 492 618 292,60	590 739 158 442,37	461 379 165 804,79
Impôts		2 399 046 068,74	0,00	2 399 046 068,74	2 114 387 076,53
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		6 201 584 235,97	0,00	6 201 584 235,97	13 860 346 031,44
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		6 201 584 235,97		6 201 584 235,97	13 860 346 031,44
TOTAL ACTIF COURANT		654 731 508 824,82	6 542 891 462,19	648 188 617 362,63	489 198 493 592,84
TOTAL GENERAL ACTIF		2 478 199 114 146,30	501 113 514 992,98	1 977 085 599 153,32	1 833 303 361 125,55

الملحق رقم 05: الميزانية جانب الخصوم لسنة 2021-2020:

63

Société Algérienne de Production de l'Électricité
SPE SPA,
au Capital de 35000 000 000 DA
Route Nationale N°38 Immeuble des 700 Bureaux - ALGER -

BILAN PASSIF

Au 31/12/2021

PASSIF	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		35 000 000 000,00	35 000 000 000,00
Autres Fonds propres		410 295 598 432,53	410 295 598 432,53
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		37 819 392 036,49	42 330 989 083,26
Écart de réévaluation		7 683 823 339,57	7 683 823 339,57
Résultat net (Résultat net part du groupe)		729 307 739,35	- 4 422 763 187,25
Autres capitaux propres - Report à nouveau		5 653 699 836,33	- 88 833 859,52
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		497 181 821 384,27	490 798 813 808,59
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		7 280 587 060,25	7 405 012 239,23
Provisions et produits comptabilisés d'avance		15 410 016 094,35	4 854 383 688,08
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		22 690 603 154,60	12 259 395 927,31
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		164 567 336 687,12	148 121 104 564,45
Impôts		51 139 681,43	715 067 836,86
Dettes sur sociétés du Groupe et associés			
Autres dettes		1 292 594 698 245,90	1 181 408 970 113,54
Trésorerie passive		0,00	8 874,80
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 457 213 174 614,45	1 330 245 151 389,65
TOTAL GENERAL PASSIF		1 977 085 599 153,32	1 833 303 361 125,55

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج لسنة 2021-2020:

64

Société Algérienne de Production de l'Électricité
SPE SPA,
au Capital de 35000 000 000 DA
Route Nationale N°38 Immeuble des 700 Bureaux - ALGER -

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Au 31/12/2021

Désignation	Note	2021	2020
Ventes et produits annexes		121 568 824 188,81	97 692 681 961,80
Variations stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		3 143 272 846,70	2 107 629 483,31
Subvention d'exploitation			
I - Production de l'exercice		124 712 097 035,51	99 800 311 445,11
Achats consommés		- 15 131 092 811,08	- 13 641 703 547,56
Services extérieures et autres consommations		- 34 374 747 508,75	- 31 837 995 430,46
II - Consommation de l'exercice		- 49 505 840 319,83	- 45 479 698 978,02
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		75 206 256 715,68	54 320 612 467,09
Charges de personnel		- 12 064 695 938,06	- 10 763 359 086,70
Impôts, taxes et versements assimilés		- 279 692 856,35	- 322 409 190,38
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		62 861 867 921,27	43 234 844 190,01
Autres produits opérationnels		656 800 903,09	871 353 271,99
Autres charges opérationnelles		- 677 900 744,87	- 299 667 172,96
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 62 863 474 959,57	- 49 582 930 504,85
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 017 459 802,47	1 027 790 871,93
V - RESULTAT OPERATIONNEL		994 752 922,39	- 4 748 609 343,88
Produits financiers		150 450 236,89	24 097 848,82
Charges financières		- 66 545 129,35	- 432 046 926,39
VI - RESULTAT FINANCIER		83 905 107,54	- 407 949 077,57
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 078 658 029,93	- 5 156 558 421,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		- 3 955 149 055,52	697 498 105,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		3 605 798 764,94	36 297 129,20
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		126 536 807 977,96	101 723 553 437,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 125 807 500 238,61	- 106 146 316 625,10
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		729 307 739,35	- 4 422 763 187,25
Résultats internes**		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		729 307 739,35	- 4 422 763 187,25